



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

ماجستير العلوم المالية والمصرفية

**أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في البلدان النامية دراسة
حالة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الزمنية (2000-2015)**

بحث مقدّم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إشراف الدكتور: عبد الرزاق حساني

إعداد الطالبة: سالي المحمد الطعمه

للعام 2020-2021

Damascus University
Faculty of Economics
Department of Bank And Insurance
Master of Banking and Finance



**Foreign Direct Investment Flows Impact On The Balance Of Payments In
Developing Countries Case Study Of The United Arab Emirates**

During (2000–2015)

Research submitted to complete the requirements for obtaining a master's
degree in banking and finance

The supervision of Dr: Abdul Razzak Hassani

Prepared by the student: Sally Al Mohammad Al Toama

For the year 2020–2021



وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَالِمٌ

صدق الله العظيم

سورة يوسف - الآية رقم 76

تمت مناقشة وإجازة هذه الرسالة بتاريخ 2020/12/07 من قبل السادة أعضاء لجنة الحكم (المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم 14/ تاريخ 2020/10/05):

التوقيع

أعضاء لجنة الحكم

الدكتور أكرم الحوراني:

(الأستاذ في قسم المصارف والتأمين - جامعة دمشق - عضواً)

الدكتور عبد الرزاق حسّاني:

(الأستاذ في قسم المصارف والتأمين - جامعة دمشق - عضواً مشرفاً)

الدكتور مطيع الشلبي:

(الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين - جامعة دمشق - عضواً)

إقرار

أصرّح أنا الطالبة سالي محمّد المحمّد الطعمه ماجستير في العلوم الماليّة والمصرفيّة كلّية الاقتصاد/ قسم المصارف والتأمين، بأنّ هذه الرسالة وعنوانها: "أثر تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في البلدان النّامية دراسة حالة الإمارات العربيّة المتّحدة خلال الفترة الزّمنيّة (2000-2015)" هي من إنجازي وهي غير مقتبسة أو منقولة أو محرّفة من أيّ بحث علميّ مطروح مسبقاً، ولم يسبق أن قُبلت للحصول على أيّ شهادة أو درجة علميّة.

الاسم: سالي محمّد المحمّد الطعمه.

التاريخ: 2020/12

التوقيع:

تصريحُ تدقيقٍ لغويّ

أنا الموقع أدناه علي عبد الرزّاق الكلش، دكتوراه في اللّغة العربيّة من جامعة دمشق، أصرّح أنّ البحثَ الموسومَ بـ"أثر تدفق الاستثمار الأجنبيّ المباشر على ميزان المدفوعات في البلدان النّامية دراسة حالة الإمارات العربيّة المتّحدة خلال الفترة الزّمنيّة (2000 - 2015)" الذي تقدّمت به الطّالبة سالي المحمّد الطعمه لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد/ قسم العلوم الماليّة والمصرفيّة في جامعة دمشق؛ مدقّق لغويّاً.

المدقّق اللّغويّ

علي عبد الرزّاق الكلش

رقم الجوّال

0988753537

الإهداء والشكر

إلى وطني أرض الطَّهارة والعِزَّة والكرامة سورِيَّة.

إلى من قال بحَقِّهما الله تعالى:

{ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا }

نبع الحنان ورمز العطاء اللامتناهي أُمِّي الحبيبة

رمز القوَّة وسند الحياة أبي العزيز

حفظهما الله ورعاهما وأمدَّ بعمرهما .

إلى توأم الرُّوح ورفيق الدُّرب وصديق العمر زوجي الغالي.

إلى منبر العلم والعلماء كَلِيَّة الاقتصاد.

وجزيل الشُّكر والتَّقدير لمنازة العقول ولمن أضاء قناديل العلم والمعرفة في نفسي حضرة الدُّكتور عبد الرزاق حساني.

كما أتوجَّه بالشُّكر والاحترام للدُّكاترة الأفاضل أعضاء لجنة الحكم الَّذِينَ بذلوا جهدهم ووقتهم ومعرفتهم وخبرتهم لإغناء هذا البحث.

الغـــــــــــــــــوان	رقم الصفحة
ملخص البحث.	1
مقدمة.	3
الإطار العام للدراسة	4
1. مشكلة البحث.	5
2. أهمية البحث.	5
3. أهداف البحث.	5
4. متغيرات البحث.	6
5. الدّراسات السّابقة.	6
6. فرضيات البحث.	9
7. منهج البحث.	9
8. مصادر بيانات ومعلومات البحث.	9
9. حدود البحث.	10
10. المجتمع وعينة البحث.	10
الفصل الأوّل:	11
الاستثمار الأجنبي المباشر، نظريّاته، أشكاله، واتّجاهاته العالميّة	
مقدمة.	12
المبحث الأوّل: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومحدّداته.	13
المطلب الأوّل: الاستثمار الأجنبي المباشر.	13
أوّلاً: نشأته.	13
ثانياً: مفهومه.	15
ثالثاً: مكوّناته.	17
المطلب الثّاني: محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر.	17
المطلب الثّالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.	19
أوّلاً: من حيث الملكيّة.	19

20	ثانياً: من حيث الغرض.
22	ثالثاً: من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي.
23	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، ودوافعه.
23	المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
23	أولاً: النظرية الكلاسيكية.
23	ثانياً: نظرية عدم كمال السوق.
24	ثالثاً: نظرية الميزة الاحتكارية.
25	رابعاً: نظرية دورة حياة السلعة/ المنتج الدولي.
26	خامساً: النظرية الانتقائية.
27	المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.
27	أولاً: دوافع البلد المضيف.
28	ثانياً: دوافع المستثمر الأجنبي.
30	المبحث الثالث: الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وآثاره.
30	المطلب الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2015).
30	أولاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة.
34	ثانياً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة.
39	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.
39	أولاً: الآثار الإيجابية.
40	ثانياً: الآثار السلبية.
41	خاتمة الفصل.
42	الفصل الثاني: ميزان المدفوعات، ومشكلاته
43	مقدمة.
44	المبحث الأول: ميزان المدفوعات، والعوامل المؤثرة فيه.

44	المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات، وبنيته.
44	أولاً: مفهومه.
45	ثانياً: أهميته.
45	ثالثاً: بنيته.
49	المطلب الثاني: مؤشرات ميزان المدفوعات، العوامل المؤثرة في أوضاعه.
49	أولاً : مؤشراتته.
51	ثانياً: العوامل المؤثرة في أوضاعه.
54	المبحث الثاني: اختلال ميزان المدفوعات، وسياسات التثبيت (الاستقرار).
54	المطلب الأول: الاختلال في ميزان المدفوعات.
55	أولاً: مفهومه، وقياسه.
56	ثانياً: أنواعه.
57	المطلب الثاني: السياسات المتبعة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.
57	أولاً: المنهج التقليدي.
60	ثانياً: المناهج المعاصرة.
62	خاتمة الفصل
63	الفصل الثالث : تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في دولة الإمارات العربية المتحدة
64	مقدمة.
65	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر.
83	المبحث الثاني: أوضاع ميزان المدفوعات.
86	المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.
97	النتائج.
97	التوصيات.
99	قائمة المراجع

فهرس الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
30	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	1
31	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (نسب مئوية)	2
34	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة	3
35	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة (نسب مئوية)	4
66	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدولة الإمارات	5
68	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة لدولة الإمارات	6
70	أفضل 10 دول عربية من ناحية الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عام 2015	7
72	تطورات الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات	8
74	أهم الدول المستثمرة في دولة الإمارات	9
75	أهم الاستثمارات الواردة إلى دولة الإمارات	10
76	أفضل 10 دول عربية من ناحية الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في عام 2015	11
78	تطورات الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دولة الإمارات	12
80	أهم الدول العربية التي توجه دولة الإمارات استثماراتها إليها	13
84	تطور البنود الرئيسية لميزان المدفوعات الإماراتي	14
87	الإحصاءات الوصفية	15
90	اختبار كولموغروف - سميرنوف لاعتدالية التوزيع	16
91	نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع بعد إجراء التحويلة	17
92	مصفوفة ارتباط سبيرمان	18
92	مصفوفة ارتباط بيرسون	19
94	نتائج اختبار معنوية النموذج التكاملي	20

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	37
2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة	38
3	الشكل العام لميزان المدفوعات	46
4	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	67
5	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة	69
6	أفضل 10 دول عربية من ناحية الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عام 2015	71
7	الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات	73
8	أفضل 10 دول عربية من ناحية الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في عام 2015	77
9	الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى دولة الإمارات	79
10	مسارات البنود الرئيسية لميزان المدفوعات الإماراتي	85
11	الاتجاه العام لسلسلة صافي التدفقات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر	88
12	الاتجاه العام لسلسلة الرصيد الكلي لميزان المدفوعات	89
13	المدرج التكراري للرصيد الكلي لميزان المدفوعات	90
14	مخطط العلاقة بين متغيري الدراسة	93

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في البلدان النامية دراسة حالة الإمارات العربيّة المتّحدة خلال الفترة الزمنية من عام 2000 حتى عام 2015 باعتبار دولة الإمارات من أهمّ الدُول النامية الحاضنة للاستثمارات الأجنبيّة المباشرة، إذ قام البحث بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلّقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعدّ أحد أهمّ المرتكزات الاقتصاديّة، وبميزان المدفوعات الذي يعكس الحالة الاقتصاديّة لأيّ دولة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمدت الباحثة على منهج الاستدلال الإحصائيّ الذي يؤدّي إلى تعميم نتائج البحث الناتجة عن العينة على المجتمع، وتم تحليل سلسلة البيانات اعتماداً على برنامج التّحليل الإحصائيّ spss، إذ توصّلت الدراسة إلى أنّ صافي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصّادرة والواردة تؤثر بشكل إيجابي في ميزان المدفوعات الإماراتي، كما أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع القاعدة الاقتصاديّة لدولة الامارات حيث نجد أنّ قوّة المناخ الاستثماريّ الإماراتي ناتجة عن الاستقرار السّياسيّ والاقتصاديّ وتوفّر بني تحنيّة متطوّرة، كما تبين لنا أنّه غالباً ما يتعلّق حجم تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر في دولة ما بما تقدّمه هذه الدّولة من محفّزات جاذبة له.

Abstract:

This research aims to study the effect of the influx of foreign direct investment on the balance of payments in developing countries, study the case of the United Arab Emirates during the period from 2000 to 2015, considering the UAE as one of the most important developing countries incubating foreign direct investments. The research sheds light on various concepts. Concerning foreign direct investment, which is one of the most important economic pillars, and the balance of payments that reflects the economic situation of any country. Statistical analysis spss, The study found that the net inflows of foreign direct investment, outgoing and incoming, positively affect the UAE balance of payments, and foreign direct investment has also contributed to the diversification of the economic base of the UAE, as we find that the strength of the UAE investment climate is a result of political and economic stability and the availability of advanced infrastructure, as found To us, the volume of foreign direct investment flows into a country often depends on the incentives that attract it to that country.

المقدمة:

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، إذ يعدُّ أحد أهم الموارد المالية التي تساعد على جلب رأس المال الأجنبي والعملية الصعبة، ويعتبر أحد أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في أي بلد، وذلك نتيجة للدور المهم الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية، وفي نقل التكنولوجيا، وفي المساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة، وفي إيجاد المزيد من فرص العمل، وفي تعزيز قواعد الإنتاج، وفي تحسين المهارات والخبرات الإدارية، وفي تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق، إذ يعمل الاستثمار الأجنبي على انتقال رؤوس الأموال وأساليب الإدارة الحديثة والتكنولوجيا من قبل شخص طبيعي أو معنوي إلى البلد المضيف للاستثمار.

ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في التأثير على صادرات ومستوردات الدول المضيفة له الأمر الذي يمس بشكل مباشر ميزان المدفوعات الذي يعدُّ بدوره مرآة عاكسة للحالة الاقتصادية لأي دولة، إذ يعكس بنية الاقتصاد الوطني وقوته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي؛ كونه يعكس حجم كل من الصادرات والمستوردات وهيكلها، ويوضح ميزان المدفوعات الارتباط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، كما يقدم المساعدة للدول لتحسين وضعها الاقتصادي ويسهم في تقييم التأثيرات الاقتصادية العالمية على اقتصاد الدول، مما يساعد على توقع الأسعار الخاصة بالصرف.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع فقد تناول البحث دراسة ومناقشة الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات من خلال عرض إطار نظري للمفهومين سابق الذكر، بالإضافة إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في دولة الإمارات العربية المتحدة للوصول إلى نتائج تساعدنا في فهم طبيعة الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات في الدولة قيد الدراسة.

الإطار العام للدراسة

1. مشكلة البحث:

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من أزمات مالية واختلال في ميزان مدفوعاتها، خصوصاً كونه يعدّ من أهم مصادر التمويل وتطوير القطاعات بالإضافة لدوره المهم في التأثير في ميزان مدفوعات الدول المضيفة له من خلال تأثيره على صادرات ومستوردات هذه الدول نتيجة لقدرته على الوصول إلى الأسواق العالمية، لكن دولة الإمارات العربية المتحدة تعدّ من أبرز الدول النامية التي عملت على التركيز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لها من خلال تهيئة المناخ المناسب، وذلك على الرغم من أنها قلّما تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، ومن هنا يمكن إثارة التساؤل التالي:

ما هو أثر صافي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الرّصيد الكلي لميزان المدفوعات الإماراتي؟

2. أهمية البحث:

يستمدّ البحث أهميته ممّا يلي:

- أ. يسهم البحث بتركيز الضّوء على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعدّ أحد أهمّ الوسائل التمويلية التي تلجأ إليها الدول لتمويل استثماراتها اللازمة لتطوير القطاعات الاقتصادية ولطلب التكنولوجيا وغيرها من المزايا، والتي ستسهم لاحقاً باستقطاب المزيد من الاستثمارات.
- ب. يتميّز البحث بدراسة حالة دولة الإمارات باعتبارها دولة نامية ومركزاً مهماً لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3. أهداف البحث:

تتمثّل أهداف البحث بما يلي:

- أ. توفير إطار نظريّ شامل لكلّ من الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات .
- ب. إعطاء صورة عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في دولة الإمارات العربية.
- ت. بيان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ميزان المدفوعات الإماراتي.

4. متغيرات البحث:

- المتغير المستقل: يتمثل بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة.
- المتغير التابع: يتمثل بالرصيد الكلي لميزان المدفوعات .

5. الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي ناقشت هذا الموضوع والتي تتعلق به أو ببعض أجزائه الأساسية ، يمكن ذكر ما يأتي حسب التسلسل الزمني لها:

(1 (ASAFO-ADJEI, AUGUSTINA 2007)، بعنوان: " FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND ITS IMPORTANCE TO THE ECONOMY OF SOUTH AFRICA".

"الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته في اقتصاد جنوب إفريقيا "

- هدف الدراسة: الاطلاع على الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته في اقتصاد جنوب إفريقيا.
- أبرز النتائج التي تم التوصل إليها أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في اقتصاد جنوب إفريقيا، إذ يعد دافعا مهما للنمو الاقتصادي بمختلف قطاعاته.

(2 دراسة كريد، صبرينة (2013)، بعنوان: "أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات".

- هدف الدراسة:
- تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.
- معرفة العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتطورات ميزان المدفوعات ومدى تأثيره عليه.
- دراسة مدى مرونة إجراءات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر المتبعة في الجزائر.
- أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيف، لكن رغم ذلك له أثر إيجابي في ميزان المدفوعات.
- يعود ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى عدم توفر بيئة استثمارية ملائمة في الجزائر.

(3) دراسة صالح ، عدنان مناتي (2013) : "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية".

- هدف الدراسة: معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية للدول النامية بخاصة جمهورية الصين الشعبية.
- أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:
- للاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في خدمة التنمية الاقتصادية للبلد النامي وإنجاحها، وأيضاً في عملية التحديث العلمي والتكنولوجي، بالرغم من ظهور مشكلات اقتصادية وغير اقتصادية.
- نجاح التجربة الاقتصادية الصينية في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية.
- سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح نحو الخارج تشكل مقدمات أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد النامي.

(4) دراسة دلول، محمد (2014)، بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة 2000 / 2010".

- هدف الدراسة: التعرف على إيجابية أو سلبية الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية وتحليلها.
- أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:
- مناخ الاستثمار في سورية وفقاً لمؤشرات عديدة غير تنافسي وغير قادر على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي في الاقتصاد السوري.

(5) دراسة الشريف، أحمد (2015)، بعنوان: "أثر الأزمة المالية العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية".

- هدف الدراسة :
- التعرف على الأزمة المالية العالمية وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية واتجاهاته المستقبلية.
- دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.
- أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:

- تعدُّ الأزمة الماليَّة العالميَّة أكثر تعقيداً مقارنة بالأزمات السَّابقة.
- لم تؤثر الأزمة الماليَّة العالميَّة في الجمهوريَّة العربيَّة السوريَّة في عام 2009.
- ظهر أثر الأزمة الماليَّة العالميَّة في تدفُّق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في عام 2010.

(6) (Rahman, Mohd 2016)، بعنوان: "Impact of Foreign Direct Investment Inflows on Capital Account of India's Balance of Payments".

- "أثر تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الهندي"
- هدف الدِّراسة: دراسة أثر تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في حساب رأس المال لميزان المدفوعات للهند.
- أبرز النَّتائج الَّتِي تَمَّ التَّوصُّلُ إليها:
- وجود أثر كبير ومباشر لتدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في حساب رأس المال لميزان المدفوعات الهندي.
- لتدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أهميَّة كبيرة لمتغيِّرات الاقتصاد الجزئي لدولة ناشئة مثل الهند.
- (7) دراسة شيحا، مضر (2018)، بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سوريَّة خلال الفترة (2000-2010)".
- هدف الدِّراسة: تهدف إلى معرفة أثر هذا النَّوع من الاستثمارات في وضع ميزان المدفوعات السوري من خلال بيان أثرها في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي خلال الفترة المحدَّدة.
- أبرز النَّتائج الَّتِي تَمَّ التَّوصُّلُ إليها:
- لتدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبيّ وضعيف في تحسُّن حسابات ميزان المدفوعات.
- معظم الاستثمارات الأجنبيَّة الواردة إلى سوريَّة هي من الاستثمارات الباحثة عن الموارد الطَّبيعيَّة والمتمثِّلة بشكل أساسي بالنَّفط.

أهم ما يميّز الدراسة عن الدراسات السابقة:

على الرغم من الأهمية العلمية التي تمتعت بها الدراسات والأبحاث السابقة إلا أنه هناك بعض النقاط الرئيسية التي تميّزت بها هذه الدراسة، إذ قامت الدراسة الحالية بتناول الاستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات لتبيين أثر الاستثمار الأجنبي في ميزان المدفوعات، ومن ثمّ في تحسينه، كذلك ما يميّز مكان الدراسة الإمارات العربية المتحدة التي تعدّ من أهمّ الدول النامية الحاضنة والمصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولا سيّما أنّها من الدول النفطية ذات الفائض في ميزان المدفوعات.

6. فرضيات البحث:

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والرصيد الكلي لميزان المدفوعات

7. منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على منهج الاستدلال الإحصائي الذي يؤدي إلى تعميم نتائج البحث الناتجة عن العينة على المجتمع، إضافة إلى التحليل الوصفي القائم على جمع المعلومات وتصنيفها وعرضها وتفسيرها بغرض عرض الجانب النظري للدراسة من خلال الاستعانة بالكتب والنشرات والتقارير الدورية والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، بينما في الجانب التطبيقي سيتم اتباع المنهج التحليلي لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والرصيد الكلي لميزان المدفوعات وتحليلها بالأسلوب الأمثل، وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للتوصل إلى نتائج، ومن ثمّ تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة.

8. مصادر بيانات ومعلومات البحث:

فيما يتعلّق بالجانب النظري اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية المتمثلة بالمراجع من كتب، ودوريات، ورسائل علمية، والدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث، بينما في الجانب العملي تمّ الاعتماد على بيانات وتقارير منظمة الأونكتاد العالمية والصندوق العربي الموحد.

9. حدود البحث:

يتحدّد بحثنا لهذا الموضوع من جانبين: مكانيّ وزمانيّ، مكانيّ يؤدّي بنا إلى الاهتمام بالاستثمار الأجنبيّ المباشر وأثره في ميزان المدفوعات في دولة الإمارات العربيّة لضخامة استثماراتها الأجنبيّة المباشرة، أمّا في الجانب الزماني للبحث فهو محدّد بالفترة الزمانيّة بين (2000 - 2015).

10. مجتمع وعينة البحث:

يتكوّن مجتمع البحث من الدّول النامية، وقد تمّ اختيار حالة دولة الإمارات العربيّة المتّحدة عينة بحث، إذ تُركّز الإمارات العربيّة المتّحدة على الاستثمار الأجنبي المباشر لتحريك عجلة النّمّو الاقتصاديّ وإنعاشه، فهي تسعى دائماً لجذب المستثمرين الأجانب، من خلال تقديم الحوافز والتّسهيلات التي تحفّز المستثمر الأجنبيّ على الاستثمار في هذا البلد، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبيّ المباشر بشكل ملحوظ فيها.

الفصل الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرياته، أشكاله،
واتجاهاته العالمية

مقدمة:

لا تزال الدول المتقدمة والنامية خصوصاً تعاني من حاجتها المستمرة إلى رؤوس الأموال الأجنبية من أجل تمويل مشروعاتها الاستثمارية والتنموية، ومشاريع البنى التحتية لديها، إذ تولدت هذه المعاناة نتيجة لعدم كفاية مصادر التمويل المحلية، وضعف المساعدات الخارجية، فكان من أبرز مصادر التمويل التي توفر تدفقاً لرؤوس الأموال الأجنبية هو الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يعمل على التوفيق بين الادخار والاستثمار من خلال سدّ الفجوة الدولية بين رغبة الدول المتقدمة بانتهاز الفرص الاستثمارية لتوظيف رؤوس الأموال المتوفرة لديها، وبين حاجة الدول النامية لرؤوس الأموال الأجنبية للنهوض بمشاريعها، ممّا يحقق منفعة كبيرة لكلا الطرفين.

شهد النصف الثاني من القرن الماضي انتشاراً واسعاً، واهتماماً كبيراً بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول عامّة، والنامية منها خاصّة ذلك باعتباره مصدراً مهماً من مصادر التمويل الدولي، ولدوره المهمّ في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وفي تفعيل التجارة العالمية، ولمساهمته برفع الكفاءة الإدارية، والإنتاجية والاستثمارية، ورفع مهارات العمل في الدول المضيفة، الأمر الذي أدّى إلى تصاعد المنافسة بين الدول لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وهكذا سيتناول الفصل الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، للتعرف على أشكاله، والبحث في النظريات المفسّرة له ودوافعه، وأخيراً لا بدّ من الإشارة إلى الاتجاهات العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً : نشأته (نبذة تاريخية) :

ظهر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال القرن الثامن عشر، بينما ظهر في الدول النامية خلال القرن التاسع عشر، لكنه لم يشهد تطوراً ملحوظاً نتيجة التخلف والسياسات الاستعمارية القائمة على نهب خيرات البلدان النامية، وكثرة الصراعات الطبقيّة آنذاك، ممّا أدّى إلى اقتصاره بشكل رئيس على قطاع المعادن والزراعة، والخدمات العامّة.

إلا أنّه سرعان ما أخذ بالازدهار في مطلع القرن العشرين، وبشكل خاصّ بعد الحرب العالميّة الثانيّة، وذلك لانفتاحه على المزيد من القطاعات.

ويمكن تقسيم مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أربع مراحل رئيسية¹:

1) المرحلة الأولى (1800-1914) وتعرّف بالمرحلة الاستعماريّة أو الكولونياليّة:

ساد هذه المرحلة نموّ كبير لتدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر لعدّة اعتبارات؛ أهمّها ثبات أسعار الصّرف في ظلّ قاعدة الذهب، وحرّيّة حركة رؤوس الأموال، والاستقرار السائد في تلك الفترة، إذ اتّجهت الدول الاستعماريّة خصوصاً إلى توسيع أسواقها واتّجاهها للاستثمار من خلال شركاتها، إذ تركّزت استثماراتها في استغلال الثّروات الطّبيعيّة وتمويل البنى التحتيّة لدولها.

وفي النّصف الأوّل من القرن الثّامن عشر كانت بريطانيا تترعّ على رأس الهرم الأوروبي كأبرز دولة مصدّرة للاستثمار، إذ حقّقت أعلى نسبة في الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة 42% بمبلغ 18 مليار دولار مقارنة بدول أوربا، ممّا كان له أثر انعكس في ازدهار الوضع الاقتصاديّ في بريطانيا وتفوّقها على الدول الأخرى، وبعد مضي النّصف الثّاني من القرن الثّامن عشر نهضت باقي الدول الأوربيّة لتتنافس بريطانيا.

2) المرحلة الثانيّة (1914-1944) الحرب العالميّة الأولى والثّانية:

¹ خيالي، خيرة(2016): "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2012" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، ص 51-55 (بتصرف).

تميّزت هذه المرحلة بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام؛ نتيجة للحرب التي أثّرت في الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وانهيار قاعدة الذهب لانهيار الاقتصاد الأوروبي، الأمر الذي أدّى إلى تصفية الكثير من الاستثمارات في قطاعات معينة والتّوجّه نحو الاستثمار في مجال الثروة النفطية بشكل كبير، ممّا أدّى إلى تراجع دور المملكة المتحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية، لتبرز الولايات المتحدة الأمريكية كأبرز دولة مصدّرة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مبادرتها بمشروع مارشال (نسبة إلى قائد الجيش في الحرب العالمية الثانية جورج مارشال) الذي كان يهدف لتنفيذ عدّة مشاريع اقتصادية وإصلاحية لإعادة بناء أوروبا الغربية ولإنعاش اقتصادها¹.

(3) المرحلة الثالثة (1945-1989) بروز دول العالم الثالث المستقلة حديثاً²:

عقب الحرب العالمية الثانية شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسّعاً كبيراً بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية، واتّجهت الاستثمارات إلى الصناعات التحويلية، وأصبح أحد أكثر أنواع الاستثمار شيوعاً، واتّجهت معظم الدول النامية لتتبع استراتيجيات تنموية معتمدة بذلك على الاقتصاد المغلق، وركّزت استثماراتها على تنمية الصناعات المحلية.

إلا أنّ التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل خلق التبعية الاقتصادية، والتخلّط السياسي، وإضعاف الشركات المحلية، فكان من شأن ذلك أن شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً ملحوظاً في تلك الحقبة.

أمّا في عقد السبعينات فقد كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسين أسعار السلع الأولية على مستويين، الأول في قطاعات الصناعات الاستخراجية كالنفط والغاز، والثاني تولّد نتيجة الوفرة الذي تحقّق في فوائض موازين مدفوعات الدول المصدّرة للسلع الأولية، الذي شكّل مصدراً مهماً لرأس المال القابل للاستثمار، وقد أعيد تدوير تلك الأموال إلى الدول النامية على شكل قروض سيادية قدّمتها البنوك التجارية، ومن ثمّ أصبحت الدول النامية أكثر اعتماداً على تلك القروض وأقلّ اهتماماً باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

¹ p3, Constitutional Rights Foundation (www.crf-usa.org), The Marshall Plan for Rebuilding Western Europe.

² خضر، حسان (2004): الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا - ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، جسر التنمية، العدد 32، ص4.

4) المرحلة الرَّاهنة من 1990 حتَّى الآن:

حدث تحول كبير في مسار مصادر التمويل التي تعتمد عليها الدول النامية منذ التسعينيات نتيجة لتراجع المساعدات التنموية الدولية الأمر الذي أثر سلباً على هذه الدول لكن سرعان ما اتجهت إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخاصة وكان أبرز هذه المصادر بل من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق اعتماد سياسات تشجيع وجذب للاستثمار الأجنبي، وتحرير سياسات التجارة الخارجية .

ثانياً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت التعريفات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نظراً لأهميته إذ يعدُّ أحد أهم المرتكزات الاقتصادية بالنسبة إلى اقتصاد أي دولة، ولكن وقبل الخوض في الاستثمار الأجنبي المباشر لا بدَّ من التطرُّق للتعريفات التالية:

يُعرف الاستثمار بأنه مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدَّخْل وتحقيق الإضافة الحقيقيَّة إلى رأس المال الثَّابت من خلال امتلاك الأصول التي تولِّد العوائد نتيجة التَّضحية بمنفعة مائيَّة حالية للحصول على تدفُّقات مائيَّة مستقبلية، وهو الاستثمار الحقيقي¹.

ويمكن تعريفه بأنه: استخدام الأموال في الإنتاج إمَّا مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإمَّا بطريقة غير مباشرة ك شراء الأسهم والسندات أو ما يعرف بالاستثمارات المائيَّة².

وللإستثمار نوعان وطني (داخلي)، وأجنبي (خارجي)، ويعرف الإستثمار الأجنبيُّ بأنه كلُّ استثمار يقوم خارج حدود دولة المستثمر³.

وفيما يخص الاستثمار الأجنبي فهو على نوعين؛ غير مباشر ويُعرف بأنه الاكتتاب بالأوراق المالية كالأسهم والسندات (والمضاربة بها)، بحيث تكون صادرة من الدولة المضيفة لرأس المال، ولكن المستثمر الاجنبي لا يملك من الأسهم ما يخوِّله إدارة الشركة أو السَّيطرة عليها⁴.

¹ صيام، أحمد زكريا(2010): "آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الاردن كنموذج"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، الجزائر، ص 87 .

² صدقة، عمر هاشم(2007): " ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي " ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، مصر، ص3.

³ حسين، معاوية أحمد(2014): "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، مجلد 28، عدد 2، جدة، السعودية، ص105.

⁴ السامرائي، دريد محمد(2006): "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص66.

والثاني المباشر، ويرتبط بالاستثمار الحقيقي، إذ تعددت التعريفات التي تناولت هذا النوع من الاستثمار الأجنبي، ويمكن ذكر ما يلي منها:

1. **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD:** هو استثمار يهدف إلى الحصول على منفعة دائمة في الشركات العاملة خارج اقتصاد المستثمر، ويهدف إلى إنشاء كيان أجنبي داخل الدول المضيفة تكون ملكيته كلية أو جزئية من الأسهم تؤهله للتأثير في الإدارة والتصويت.¹

2. **تعريف منظمة التعاون والتنمية OECD:** الاستثمار الذي يعكس هدف مؤسسة مقيمة في اقتصاد (مستثمر مباشر) من إنشاء مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) تنطوي على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر يمتلك من خلالها المستثمر المباشر درجة كبيرة من التأثير في إدارة المؤسسة، إذ يتمتع بـ 10% أو أكثر من القوة الصوتية.²

3. **تعريف البنك الدولي world bank:** هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي يقوم على وجود كيان استثماري في اقتصاديات إحدى الدول، بحيث يكون للكيان المذكور قدرة على السيطرة والتأثير في إدارة المنشأة المقيمة في الاقتصاد المستثمر به، وتعتبر ملكية 10% أو أكثر من الأسهم العادية هي المعيار المعتمد لتحديد وجود علاقة استثمار مباشر.³

4. **تعريف دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (1993):** "استثمار يعكس علاقة طويلة الأمد واهتمام دائم لكيان مقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر، وهدف المستثمر المباشر هو ممارسة نوع من التأثير على إدارة المؤسسة المقيمة في الاقتصاد الآخر، وتطبق نسبة (10%) أو أكثر من ملكية الحقوق (أي الأسهم العادية أو القوة الصوتية في المؤسسة)، حتى يمكن الاستثمار على أنه استثمار أجنبي مباشر".⁴

ومن ثم يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عبارة عن نشاط اقتصادي طويل الأجل يقوم به مستثمر خارجي طبيعي أو معنوي، يسمى (بالمستثمر الأجنبي) في اقتصاد دولة أخرى تسمى (بالبلد المضيف)، بحيث يمتلك 10% كحد أدنى من رأس المال أو الأسهم العادية، مما يخوله الإدارة والتأثير في القرارات.

¹ www.unctad.org

² OECD(2008): "Benchmark Definition of Foreign Direct Investment", Fourth Edition, p50.

³ www.databank.worldbank.org

⁴ تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية (2007)، إصدار هيئة الاستثمار السورية، ص70.

ومن الممكن أن يكون المُستثمر المباشر فرداً، أو مجموعة أفراد، أو مؤسسة سواء خاصّة، أو عامّة، أو مجموعة من الشّركات المدمجة، أو غير المدمجة ذات الصّلة المباشرة بشركة استثماريّة تعمل في بلد غير بلد الإقامة¹.

ثالثاً: مكوّنات الاستثمار الأجنبيّ المباشر.

تتمثّل في ثلاثة عناصر أساسيّة²:

(1) رأس المال - حقوق الملكية: يشتمل على حصص الملكية في الفروع، وكافّة الأسهم في الشّركات التابعة والشّقيقة، وغير ذلك من المساهمات في رأس المال.

(2) الأرباح المحتجزة - العوائد المعاد استثمارها: وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزّعها الشّركات التابعة والشّقيقة كالأرباح، ونصيبه في عائدات الفروع غير المحوّلة إليه. وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفّقات جديدة.

(3) رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدّين فيما بين الشّركات: ويشمل هذا البند اقتراض الأموال أو إقراضها بما في ذلك سندات الدّين وإئتمان الموردين، بين المستثمر المباشر من جهة، والمؤسسات التابعة والشّقيقة والفروع من جهة أخرى. وتصنّف ضمن هذا البند القروض الممنوحة من المستثمر المباشر إلى مؤسسات الاستثمار المباشر، والعكس.

المطلب الثّاني: محدّدات الاستثمار الأجنبيّ المباشر:

ويتمثّل بمجموعة من العوامل والظّروف السّائدة في دولة ما، إذ تؤثر منفصلة أو مجتمعة فيه، لتكون محصّلتها إمّا جاذبة للاستثمار الأجنبيّ المباشر أو طاردة له، وتختلف درجة تأثرها من دولة لدولة، يمكن تصنيفها على الشّكل الثّالي³:

¹ Duce, Maitena (2003): "Definitions of Foreign Direct Investment (FDI): a methodological note", Banco de España, p3.

² الكفري، مصطفى العبد الله (2010): "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربيّة"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، دمشق، سورية، ص4.

³ الجندي، خزامي (2010): "الاستثمار في الجمهورية العربيّة السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 26، عدد2، دمشق، سورية، ص634-636.

1) المحدّات الاقتصادية: لها أهمّية كبيرة في تحديد بيئة الدولة كجاذبة أو طاردة للاستثمار الأجنبيّ المباشر، والمحدّات الاقتصادية عديدة؛ نذكر أهمّها:

أ. حجم السوق: يتحدّد من خلال عدد السكّان وحجم الإنتاج ومستوى الدّخل، إذ يبحث المستثمر الأجنبيّ عن الدّول التي تتميّز بحجم سوق كبير للاستفادة من مميّزات هذه السوق.

ب. النمو الاقتصاديّ: الذي يبيّن مدى قدرة الدولة على زيادة الإنتاج، الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة الدّخل القوميّ، لذلك فإنّ زيادة النمو الاقتصاديّ تشكّل عاملاً جاذباً للاستثمار الأجنبيّ المباشر.

ت. درجة الانفتاح الاقتصاديّ: أي درجة الحرّية أو التّخفيف من القيود على المبادلات الدوليّة، ومن ثمّ إزالة العوائق التي يعاني منها المستثمر المحليّ والأجنبيّ والسّماح بدخول رؤوس الأموال الأجنبيّة، كلّ هذا يجعل من الدولة بيئة مستقطبة للاستثمارات الأجنبيّة المباشرة.

ث. مدى استقرار أسعار الصّرف: يزداد نصيب الدّولة من الاستثمار الأجنبيّ المباشر عندما تكون عملة الدّولة المضيفة ذات قيمة ضعيفة ومستقرّة نسبياً مقارنة مع العملة الأجنبيّة للدّولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبيّ، ومن ثمّ فإنّ الدّولة التي تسعى إلى تخفيض قيمة عملتها يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج والاستثمار، ممّا يجعل الاستثمار في مثل هذه الدّول أكثر ربحيّة للمستثمر الأجنبيّ، أي إنّ ذلك يؤثّر إيجاباً في تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر الوافدة¹.

ج. مستوى الأجور (كلفة اليد العاملة): فتوفّر اليد العاملة ذات الكفاءة والكلفة المنخفضة من أهمّ المميّزات التي يبحث عنها المستثمر الأجنبيّ عندما يرغب بالاستثمار.

ح. مدى توفر الموادّ الأوليّة: عندما تتوفّر في اقتصاد ما موادّ أوليّة متعدّدة تؤدّي إلى التّخلّي أو إلى خفض الكمّيّات المستوردة منها إلى حدّ كبير، ممّا يسهم في خفض تكلفة الإنتاج، ومن ثمّ زيادة ربحيّة المستثمر الأجنبيّ.

2) الاستقرار السّياسي: له أثر كبير عند اتّخاذ قرار الاستثمار الأجنبيّ المباشر، فمن شأن أيّ مستثمر في دولة ما أن يقوم بدراسة سياسة الدّولة التي يرغب بالاستثمار بها، وما مرّت به من أحداث بارزة في الماضي والحاضر لتكوين صورة عن مستقبلها السّياسي والأمني والاقتصاديّ، ولسياسة الدّولة جانبان أساسيان، وهما:

¹ عبد السلام، رضا (2007): "محدّات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، المكتبة العصرية، ط1، مصر، ص32.

أ. جانب داخلي: يتمحور حول سياسة الدولة الداخلية، إذ تكون جاذبة عندما يطغى الاستقرار السياسي والأمني، بالإضافة للتحسن في المستوى المعيشي، وتحسن الأوضاع الاجتماعية والثقافية فيها.

ب. جانب خارجي: يتعلّق بمدى استقرار العلاقات الدولية، فعندما تكون علاقة الدولة ودية ومنفتحة وبعيدة عن العقوبات الخارجية والتبعيّة السياسيّة، بالإضافة لبعدها عن التوتّرات في علاقاتها الخارجية وخصوصاً مع الدول العظمى كلّما كانت البيئة حاضنة للاستثمار الأجنبي المباشر.

(3) المحدّدات القانونيّة: تعتمد على قدرة الدول المضيفة في بناء أسس قانونيّة تمتاز بالاستقرار والتّوافق مع التشريعات الدوليّة، ولكي تكون الدولة المضيفة جاذبة للاستثمار لا بدّ من توافر عدّة مقوّمات من أهمّها¹:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتّسم بالوضوح والاستقرار والشفافيّة وعدم التّعارض مع تشريعات أخرى مرتبطة.
- وجود ضمانات لحماية المستثمر الأجنبي من أنواع معيّنة من المخاطر التي قد يواجهها من نزع الملكية أو تقييد حريّة تحويل الأرباح إلى الخارج وغيرها.
- وجود نظام قضائيّ قادر على تنفيذ القوانين والتّعاقبات وحلّ النزاعات بكفاءة عالية.
- وجود تشريعات لمحاربة الفساد الإداري.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يصنّف المؤلّفون والمختصّون الاستثمار الأجنبيّ المباشر من حيث الملكية، والغرض منه، وحسب طبيعة النشاط الاقتصاديّ على النحو المبين أدناه:

أولاً: من حيث الملكية:

(1) الاستثمار المشترك:

يشترك بملكيّة وإدارة المشروع المستثمر الأجنبيّ مع مستثمر محليّ الذي يمكن أن يكون (إمّا قطاع خاص، أو قطاع عام، أو عام وخاص) طرف الدولة المضيفة، وتختلف نسبة ملكيّة المستثمر الأجنبيّ حسب الاتّفاق على ألاّ تقلّ عن 10% بحسب دليل ميزان المدفوعات.

¹ كافي، مصطفى(2017): "إدارة الأعمال الدولية"، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، ص212.

والاستثمار المشترك أكثر أشكال الاستثمار ملائمة وانتشاراً، وخاصة في الدول النامية إذ يخفض من درجة سيطرة وتحكم المستثمر الأجنبي باقتصاد الدولة المضيفة، وينمي الملكية الوطنية من خلال الشركاء المحليين¹.

(2) الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هنا تكون الملكية والإدارة للمستثمر الأجنبي 100% بشكل كلي، دون أي مشاركة للمستثمر المحلي، وهذا النوع يعتبر المحبب والمفضل للمستثمر الأجنبي؛ لأنه يكون المسيطر الوحيد على المشروع الاستثماري وصاحب القرار، ويعتبر ذا أثر سلبي للدولة المضيفة؛ لأنه يزيد من سيطرة وتحكم المستثمر الأجنبي باقتصاد الدولة المضيفة.

(3) الاستثمار متعدد الجنسيات:

وهو استثمار لشركات تمتلك مشاريع كثيرة في دول مختلفة من العالم، تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، ومن ثم يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات متلازمان²، وتسعى الدول لاستقطاب هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لما يحققه من نفع لها يفوق النفع المحقق من باقي الأنواع.

ثانياً: من حيث الغرض:

(1) الاستثمارات في الثروات الطبيعية:

يسعى المستثمر الأجنبي إلى استغلال الموارد الطبيعية والمواد الخام الموجودة لدى الدول النامية لاقتناره إليها في دولته الأم، ويظهر هذا بشكل خاص في مجالات النفط والغاز، إذ يشجع هذا النوع من الاستثمار زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من مدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية، فنرى أن الدول المتقدمة تعمل على السيطرة على مصادر الطاقة ومدخلات الإنتاج، وتضمن تقديم الإمدادات للدولة الأم، بينما تسعى الدول النامية إلى استغلال ثرواتها الطبيعية بالشكل الأمثل والاستفادة من تكنولوجيا النفط المتاحة في الدول المتقدمة³.

¹ أبو قحف، عبد السلام (1989): "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 17.

² الكفري، مصطفى العبد الله (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 3.

³ شلغوم، عميروش (2012): "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت، لبنان، ص 21.

(2) الاستثمارات الباحثة عن الأسواق:

يعدُّ هذا النوع من أهمَّ الاستثمارات الأجنبية تحت هذا البند، إذ ساد في قطاع الصناعة في السَّتينات والسَّبعينات من القرن الماضي من خلال تطبيق سياسة إحلال الواردات (من خلال فرض قيود على الواردات)، فالمستثمر الأجنبيُّ قد يعاني من ارتفاع تكلفة النُّقل لبعض الدُّول، ممَّا يجعل الاستثمار فيها أفضل من التَّصدير إليها، ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار في الإنتاج؛ لأنَّه لا يحلُّ محلَّ الصَّادرات، وإنَّما له آثار إيجابية على صعيد التَّجارة¹.

(3) الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة في الأداء:

- يتمُّ هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشَّركات الأجنبية بتركيز جزء من أنشطتها في الدُّول المضيفة بهدف زيادة الربحية، ويأخذ هذا النوع من الاستثمار عدَّة أشكال منها²:
- أن تقوم هذه الشَّركات بتحويل جزء من عمليَّاتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدُّول المضيفة لتقوم فيها شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي، ممَّا يتيح للشَّركة في البلد المضيف الدُّخول لأسواق أجنبية لم تكن متاحة لها مسبقاً لافتقارها إلى شبكات التوزيع والقنوات التي تتوفَّر لدى الشَّركات الأجنبية، كما كان لتحويل الأنشطة كثيفة العمَّال للدُّول النامية دورٌ أساسيٌّ في نموِّ الصَّادرات الصَّناعية فيها.
 - وثمة شكل آخر من هذا النوع؛ وهو تصنيع بعض المكوّنات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع سعر صرف عملتها، وهذه العملية تتطلَّب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدُّول المضيفة، لذا فإنَّها تتركز حالياً في بعض الدُّول حديثة التَّصنيع، إذ تقوم الشَّركة المحلية في الدَّولة المضيفة المتعاقدة مع الشَّركة الأم بتصنيع السلعة وتضع عليها العلامة التَّجارية للشَّركة الأم، ويسهم هذا النُّشاط بتعزيز القدرات الإنتاجية للشَّركة في البلد المضيف للاستثمار، الأمر الذي يشجّعها على الإنتاج بنفسها ولنفسها، وهو يعدُّ نوعاً من ترقية الجودة.

¹ التميمي، سامي عبيد (2008): "الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، ص197.

² الأسرج، حسين عبد المطلب (2005): "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 83، بنك الكويت الصناعي، صفاة، الكويت، ص12.

4) الاستثمارات الباحثة عن الأصول الاستراتيجية:

يأتي هذا النوع من الاستثمار عند قيام الشركات الأجنبية بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في الدولة المضيفة بهدف تعظيم الربحية، يحقق هذا النوع توسعاً تجارياً على جانبي الإنتاج والاستهلاك بالنسبة إلى البلد المضيف، ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدّر للاستثمار¹.

ثالثاً: من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي:

1) الاستثمارات الخدمية:

تستهدف القطاعات الخدمية في الدولة المضيفة، إذ يهتم بإنتاج الخدمات بدلاً من إنتاج السلع الملموسة، مثل: شركات الاتصالات، والفنادق، وشركات الطيران، وشركات التأمين، والبنوك، ومشاريع الإسكان، وشركات النقل (جوي، بحري، بري) وغيرها.

2) الاستثمارات الصناعية:

يتجه هذا النوع إلى السلع الملموسة كالصناعات الاستهلاكية (الملابس، والأدوية، والمواد الغذائية، والمستحضرات التجميلية، وغيرها)، بالإضافة إلى الصناعات الالكترونية، والصناعات البتروكيمياوية، والصناعات المعدنية، والميكانيكية، وغيرها.

3) الاستثمارات الزراعية:

يعدّ القطاع الزراعي من القطاعات المهمة التي تحقق منافع اقتصادية كبيرة، وتتميز الدول النامية والعربية، خاصة بإمكانات هائلة بشقيها الزراعي والحيواني تجعلها بيئة مناسبة للاستثمارات الزراعية وجاذبة للمستثمر الأجنبي المهتم بهذا النوع.

¹ التميمي، سامي عبيد (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 197-198.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، ودوافعه.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت النظريات التي فسرت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الزمن نتيجة للتطورات في حركة هذه الاستثمارات والعوامل المحددة لها، وكان أبرزها ما يلي:

أولاً: النظرية الكلاسيكية (التقليدية):¹

ترى هذه النظرية أن هناك اتجاهاً كبيراً للإحلال بين رأس المال والعمل، فعندما ترتفع تكلفة رأس المال يتم استبداله بالعمل، أي بالمزيد من الموارد البشرية الأمر الذي أدى إلى انخفاض أجورها والعكس صحيح، ومن ثم فعندما يكون لدى شركة ما من بلد معين فائض في رأس المال، يكون لديها خياران إما أن تعمل على استيراد الموارد البشرية أو تصدر رأس مال لدولة أخرى تعاني من انخفاض في رأس المال لديها، ونظراً لكون عملية تصدير رأس المال لدولة أخرى أسهل من انتقال الموارد البشرية في إطار التجارة الخارجية فستفضل الدول عند وجود فائض في رأس مالها القيام بتصديره إلى الدول التي تحتاجه. وعليه فإن المحفز لانتقال رأس المال بناءً على النظرية الكلاسيكية هو فرق العائد، إذ يتدفق رأس المال بين دولتين باحثاً عن العائد الأعلى، وينتهي هذا التدفق عندما يتساوى العائد بين الدولتين المستثمرة والمضيفة.

أبرز الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية أنها ركزت على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرأس المال فقط، بينما في الواقع فإن انتقال رأس المال سيرافقه انتقال عناصر إنتاجية أخرى من تكنولوجيا وموارد بشرية ذات خبرات وغيرها.

ثانياً: نظرية عدم كمال السوق:

ترتكز هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، الذي يترافق مع عدم كفاية السلع المعروضة فيها، الأمر الذي يجعل من الشركات الأجنبية المستثمرة الهادفة إلى توسيع أسواقها منافساً قوياً نظراً لما تتمتع به من عناصر قوة تفتقد لها الشركات المحلية في الدول النامية²، ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر تتمثل بما يلي³:

¹ فؤاد، عبد الرحيم- الفارس، الرفاعي (2013): "مدخل إلى الأعمال الدولية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص157-158.
² بهنام حنا، سمير (2013): "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للمدة 1990-2011"، مركز الدراسات الإقليمية، العراق، ص368.
³ حسن خلف، فليح (2004): "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، ص181.

- 1) التَّفُوقُ من ناحية جودة إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
 - 2) إمكانية الاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقلَّ كلفةً وسعراً بالمقارنة مع المشروعات المحلية التي تنتج بتكلفة وسعر أعلى.
 - 3) التَّفُوقُ التكنولوجي للشركات الأجنبية بالإضافة إلى توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية تفوق ما هو متوفر منها في الشركات المحلية.
 - 4) الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها، التي تُمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.
 - 5) اختراق إجراءات الحماية الجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعرّضت هذه النظرية لمجموعة من الانتقادات، إذ يرى بعض الاقتصاديين أنها نظرية تفترض إلمام الشركات الأجنبية بكافة الفرص الاستثمارية المتاحة لها في الخارج، وهذا الأمر غير منطقي من الناحية العملية، بالإضافة إلى أنها لم تقدّم تفسيرات كافية لافتراضها أن أفضل الاستثمارات هي المملوكة بالكامل من قبل الشركات المتعددة الجنسيات¹.

ثالثاً: نظرية الميزة الاحتكارية:

يقصد بها أن الشركات الأجنبية المستثمرة عامةً ومتعددة الجنسيّة خاصّةً تعمل على تعظيم أرباحها من خلال قيامها باحتكار الابتكارات الحديثة في كافة المجالات، الأمر الذي يفسّر تميزها إنتاجياً، وتسويقياً، وتكنولوجياً بشكل يفوق الشركات المحلية، ممّا يمنحها بيئة احتكارية تمكّنها من تحقيق أرباح أكبر من التي تحقّقها الشركات المحلية المنافسة نتيجة وجود عوائق تحدّ من تقدّم الشركات المحلية القائمة، كما تحدّ من دخول شركات جديدة، الأمر الذي يتيح المجال للشركات الأجنبية ذات الكفاءة للانتشار واكتساب قوّة السوق في البلد المضيف².

ما يؤخذ على هذه النظرية أنها ركّزت على التمييز الاحتكاريّ للشركات الأجنبية في البلد المضيف، وأهملت الإجراءات والضوابط والسياسات التي تفرضها الدول المضيفة، والتي من الممكن أن تؤثر في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الشركات³.

¹ دلول، محمد (إيد) (2014): "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة 2000-2010"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ص183.

² يونس، مفيد ذنون- عمر، دينا احمد (2006): "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة"، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 15، العراق، ص94.

³ محمد، أميرة حسب الله (2004): "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 30.

رابعاً: نظرية دورة حياة السلعة/ المنتج الدولي:

قدّمت نظرية دورة حياة المنتج تفسيراً لانتشار قيام الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية على وجه الخصوص والدول المتقدمة على وجه العموم، كما أنّها وضّحت دوافع هذه الشركات اتّجاه الاستثمارات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى بيّنت أسباب انتقال الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج الدولة الأم¹. إذ تمر دورة حياة المنتج الدولي بخمس مراحل رئيسية؛ وهي:

- مرحلة البحث والابتكار.
- مرحلة تقديم المنتج.
- مرحلة نموّ المنتج محلياً ودولياً.
- مرحلة نضوج المنتج.
- مرحلة هبوط أو تدهور المنتج.

مرحلة الابتكار والتقديم هي أولى مراحل دورة حياة المنتج، يتمّ من خلالها البحث عن فكرة المنتج أو السلعة والعمل على تطبيقها على أرض الواقع، وفي هذه المرحلة تتزايد التكاليف ويتضاعف الجهد للحصول على المنتج المرجو بكافّة المواصفات المرسومة والجودة المتوقّعة.

تليها مرحلة النّمو؛ وهي مرحلة انتشار المنتج على المستوى المحليّ وبدء تزايد الطلب عليه، وهنا يتمّ العمل على فتح قنوات لتصدير المنتج إلى الخارج والانتشار بشكل أوسع.

أمّا مرحلة النّضج فيرافقها تميّز المنتج بمواصفاته والانتشار الكبير والواسع للمنتج محلياً ودولياً، ويكون الطلب عليه في ذروته، وما يميّز هذه المرحلة القوّة الاحتكاريّة للمنتج، ومن ثمّ كبر حصّته السوقيّة، ويتمّ بدء العمل على خفض التكاليف، ومن ثمّ تحقيق أرباح أكبر، كلّ ذلك يتمّ بالتزامن مع دراسة المنتج من قبل الشركات بالدول المتقدمة وتسربّ معلومات عن التركيبة الفنيّة للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة فيها، ومن ثمّ ظهور المنافسين بالدول المتقدمة، ممّا يعني بدء ترزّع القوّة الاحتكاريّة للمنتج.

لتأتي بعد ذلك مرحلة تدهور المنتج الدولي، وهي المرحلة الأخيرة وهنا تبدأ الدول النامية أيضاً بالدخول بالمنافسة وإنتاج المنتج، ولكن بتكاليف أقلّ لرخص مجموعة من العوامل الداخلة بالإنتاج منها رخص اليد العاملة، وهذا ما يفسّر قيام الاستثمار الأجنبي في الدول النامية.

رغم توافق الواقع مع افتراضات هذه النّظرية إلا أنّها تعرّضت لبعض الانتقادات، نذكر أهمّها²:

¹ أبو قحف، عبد السلام(1989): "نظريات التمويل جدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ص55.

² أبو قحف، عبد السلام(1989)، مرجع سابق، ص58.

- توجد أنواع من السلّع يصعب تقليدها، حيث تتميز بعدم القدرة على منافستها ونلاحظ هذه الحالة بالسلّع الكمالية التي تعكس الرفاهية العالية (حبّ للنفاخر والظهور).
- لم تقدّم تفسيراً واضحاً لقيام الشركات الأجنبية بالاستثمار المباشر بدلاً من عقود الترخيص في الدّول المضيفة.

خامساً: النظرية الانتقائية:

تفترض هذه النظرية وجوب توفر ثلاثة شروط أساسية لاتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات الأجنبية المستثمرة حسب الاقتصادي John Dunning، وهي¹:

1) المزايا الخاصة بالشركات الأجنبية المستثمرة: إذ يجب على هذه الشركات تجنب المنافسة من خلال امتلاكها مزايا احتكارية تفتقر إليها الشركات المحلية في البلد المضيف، ومن هذه المزايا (جودة الإنتاج، والمعرفة الفنية، والتسويق، والتكنولوجيا المتقدمة، وسهولة الوصول إلى أسواق متنوعة).

2) المزايا الناتجة عن استخدام المزايا الاحتكارية: وهي استغلال الشركة المستثمرة للمزايا الاحتكارية التي تتمتع بها في صورة استثمار أجنبي مباشر، ممّا يتيح لها التغلّب على التخلّ الحكومي، والتحكّم بمنافذ البيع للدّولة المضيفة.

3) مزايا الموقع: يقصد بها تلك المزايا المكانية التي تحصل عليها الشركات الأجنبية المستثمرة نتيجة استثمارها خارج دولتها الأم، وتتجم عن هذه المزايا أرباح نتيجة اختلاف الأسعار، ونوعية المدخلات، وانخفاض تكلفة الأجور (يد عاملة، ونقل)، بالإضافة إلى الحوافز المقدمة من الدّولة المضيفة، وغيرها.

ويرى Dunning أنّ الشركة إذا لم تمتلك مزايا خاصة فإنّه يُفضّل توجيهها للتّرخيص، وإذا كانت لديها مزايا خاصة داخلية فيفضل تصدير منتجاتها، أمّا في حال امتلاكها للمزايا الثلاثة السابقة فيفضل توجيهها نحو الاستثمار الأجنبي المباشر².

نجحت هذه النظرية في أنّها استطاعت أن تفسّر إلى حدّ كبير دوافع الاستثمار الأجنبي، ولكنّها لم تتطرّق إلى العلاقة بين المزايا الثلاثة السابقة ودرجة تأثير كلّ شرط بقرار الاستثمار الخارجي المباشر.

¹ مريم، عديلة- عبدة، سامية(2015): "واقع واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والدول العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 43، بغداد، العراق، ص 244-245.

² عبد السلام، رضا(2007)، مرجع سبق ذكره، ص 56.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتصنّف في مجموعتين؛ الأولى تخصّ البلد المضيف، والثانية تخصّ المستثمرين الأجانب الباحثين عن الفرص الاستثمارية على النحو التالي:

أولاً: دوافع البلد المضيف:

- للبلد المضيف مجموعة من الدوافع التي تحته على جذب الاستثمارات الأجنبية إليه؛ من أهمّها¹:
 - سدّ الفجوة الناتجة عن عجز المدّخرات المحلية (ولا سيّما بالقطع الأجنبي) عن توفير التّمول الكافي للاستثمار المحلي.
 - الرّغبة في زيادة تراكم رأس المال الثّابت والإنتاج الوطني، إذ إنّ قيام المشاريع الاستثمارية يسهم في دخول أصول إنتاجية جديدة، الأمر الذي يزيد من الطّاقة الإنتاجية في اقتصاد البلد المضيف لهذا لاستثمار.
 - المشاريع الاستثمارية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي تؤمّن فرص عمل جديدة، ممّا يسهم بتخفيض البطالة للدولة المضيضة للاستثمار.
 - العمل على نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدّمة باتجاه الدول الأقلّ تقدّماً وبأقلّ التّكاليف.
 - الاستغلال الأمثل للموارد الطّبيعية، إذ قد تكون الطّاقات الإنتاجية الدّاتية للبلد المعني غير قادرة على استغلال الموارد المتاحة بالشّكل الأمثل، ممّا يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكّماً لهذه الطّاقات.
 - زيادة معدّلات النّمو الاقتصادي للدول المضيضة.
 - يمكّن الدول المضيضة من نقل منتجاتها وخدماتها من السّوق المحلية إلى الأسواق الدّولية والعالمية.

¹ بعداش، عبد الكريم (2008): "الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 62.

ثانياً: دوافع المستثمر الأجنبي.

تتعدد الدوافع بالنسبة إلى المستثمر الأجنبي للجوء إلى الاستثمار في دول أخرى بعيداً عن دولته الأم، نذكر منها¹:

- توفر المواد الأولية والقرب منها، ومن ثم تخفيض التكلفة لغرض استخدام تلك الموارد من قبل المستثمرين الأجانب، ومن ثم إقامة المشاريع في البلدان الغنية بها.
- الاستفادة من وفورات الحجم على مستوى الإنتاج، وهذا لأن بعض المنتجات لا تتحمل النقل لمسافات طويلة، كمشتقات الحليب أو الغاز السائل الذي يتطلب أوعية ثقيلة جداً.
- الوصول إلى أسواق جديدة لتسويق منتجات المستثمرين الأجانب، إذ أن هذه المنتجات تعد فائضاً، ويعجز المنتجون عن تسويقها في الأسواق الأم.
- الرغبة في الحصول على ميزة انخفاض الأجور في الدول المضيفة، وهذا ما إذا قورنت بالأيدي العاملة في البلد الأم، وإضافة إلى ذلك الاستفادة من تكلفة الرسوم الجمركية.
- توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية مثل الحروب... وغيرها، من خلال التوزيع الجغرافي أي (انتشار هذه الاستثمارات على عدد كبير من الدول يقلل إلى أدنى حد من هذه المخاطر).
- انخفاض تكلفة المنتجات المحلية إذا ما قورنت بالمنتجات الأجنبية المستوردة، وهذا لانعدام الرسوم الجمركية وتكلفة النقل، مما أثر في مكانة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية، ولزمهم إنشاء استثمارات مباشرة لهم في الدول المضيفة.
- التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف التي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- استغلال قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- التكنولوجيا التي تتمتع بها الشركات الأجنبية تمكّنها من منافسة الشركات المحلية بالاعتماد على جودة المنتج والخدمة.
- زيادة فرص تحقيق الأرباح في البلدان المضيفة.

¹ دلول، محمد إياد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 180.

- إمكانية فرض المستثمر الأجنبيّ السّيادة على الاقتصاد وسياسة الدّول المضيفة من خلال هذه الاستثمارات والمشاريع، خاصّة إذا ما ارتكزت في القطاعات الاستراتيجية للبلد المضيف.

وبهذا نرى أنّ الاستثمار الأجنبيّ المباشر بمختلف أشكاله يمنح العديد من المزايا التي تشكّل دافعاً لكلّ من المستثمر الأجنبيّ والبلد المضيف، الأمر الذي جعل الكثير من الدّول تتسابق لاحتضان النّصيب الأكبر من هذه الاستثمارات، إذ أنّ من الضّروري أن يكون المردود من تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر أكبر من التّكاليف والتّنازلات التي تقدّمها الدّول المضيفة لاجتذابه، ومن ثمّ تتبع أهمّيّته الاقتصاديّة في دولة ما من حجم الاستثمارات فيها ومدى تنوّعها لتغطّي كافّة القطاعات ذات الأولويّة ومدى استجابتها لتطوّر السّياسات الدّاخليّة فيها.

المبحث الثالث: الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييمه.

المطلب الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2015)¹:

لمعرفة الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر لا بدّ من دراسة اتجاهات تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصّادرة، وذلك على النحو التّالي:

أولاً: تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة:

تقلّبت تدفّقات الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة الواردة بين هبوط وارتفاع، إذ يبيّن الجدول التّالي الأرقام التي حقّقتها هذه التّدفّقات خلال الفترة 2010 - 2015 على مستوى العالم، والاقتصاديات المتقدّمة، والاقتصاديات النّاشئة (التي تتضمّن الاقتصاديات النّامية والاقتصاديات التي تمرّ بمرحلة انتقاليّة).

الجدول (1) : تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة:

مليار دولار

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاقتصاديات المتقدّمة	696	820	561	680	522	962
الاقتصاديات النّامية	637	735	703	662	698	765
الاقتصاديات التي تمرّ بمرحلة انتقاليّة	75	96	87	85	56	35
العالم (المجموع)	1409	1652	1351	1427	1277	1762

*المصدر: World investment report data, UNCTAD 2013,2016.

¹ لمزيد من التفاصيل الإطلاع على World investment report data للأعوام من 2010 إلى 2016 الصادرة عن منظمة الـ UNCTAD.

الجدول (2) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (نسب مئوية):

2015		2014		2013		2012		2011		2010	البيان
النسبة من العالم	التغير السّوي	النسبة من العالم	التغير السّوي	النسبة من العالم	التغير السّوي	النسبة من العالم	التغير السّوي	النسبة من العالم	التغير السّوي	النسبة من العالم	
55	84	41	23-	48	21	42	32-	50	18	49	الاقتصاديات المتقدّمة
43	10	55	5	46	6-	52	4-	44	15	45	الاقتصاديات النّامية
2	38-	4	34-	6	2-	6	9-	6	28	5	الاقتصاديات التي تمرّ بمرحلة انتقاليّة
100	38	100	11-	100	6	100	18-	100	17	100	العالم

*المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على الجدول رقم (1) أعلاه.

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم خلال عام 2010 ما يقارب /1.4/ تريليون دولار، وكانت الحصة الأكبر من هذه التدفقات للاقتصاديات الناشئة (التي تتضمن الاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي تمرّ بمرحلة انتقالية)، إذ كانت حصة الاقتصاديات المتقدمة /696/ مليار دولار، والاقتصاديات الناشئة /712/ مليار دولار، فمن الملاحظ في هذه المرحلة نهوض الاقتصاديات الناشئة لتصبح مراكز القوة الجديدة في الاستثمار الأجنبي المباشر لتشكل نسبة 51% من تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية الوافدة نتيجة لنمو الإنتاج والاستهلاك الدوليين فيها.

وفي العام 2011 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية عن العام السابق بنسبة 17% محققة ما يقارب /1.6/ تريليون دولار نتيجة خلفية من الأرباح الأعلى للشركات عبر الوطنية والنمو الاقتصادي العالي نسبياً في البلدان النامية خلال ذلك العام، وتوزعت التدفقات الوافدة /820/ مليار دولار للاقتصاديات المتقدمة التي لا يزال مستوى التدفقات الوافدة إليها أدنى بما يقارب الربع عن مستوى ثلاث سنوات قبل الأزمة، بسبب الآثار المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عامي 2008 – 2009 ولأزمات الديون السيادية المستمرة، ومبلغ /831/ مليار دولار للاقتصاديات الناشئة التي بلغت بنسبتها 50% من تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية الوافدة، ومن ثمّ ما زالت في الريادة إذ استحوذت على نصف التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

بينما شهدت التدفقات الأجنبية المباشرة الواردة العالمية في العام 2012 انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 18% عن العام السابق لتصل إلى حوالي /1.3/ تريليون دولار، وتجلّى هذا الانخفاض بالاقتصاديات المتقدمة، إذ تراجعت بنسبة 32% عن العام السابق لتبلغ /561/ مليار دولار، وكان هذا الانخفاض نتيجة للتراجع الكبير بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للاتحاد الأوروبي الذي مثّلت حصته بمفرده ثلثي انخفاض الاستثمار الأجنبي الوافد في العالم، وبالمقابل كان هناك تدنٍ بسيط للاقتصاديات الناشئة بنسبة 5% عن العام السابق، إذ بلغت قيمتها /790/ مليار دولار، ممّا يجعل الاقتصاديات الناشئة تحافظ على تقدّمها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ نالت أكثر ممّا نالته الاقتصاديات المتقدمة من الاستثمارات الأجنبية الوافدة محققة 58% من تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية الوافدة.

وفي العام 2013 عاودت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ارتفاعها لتبلغ قيمتها /1.4/ تريليون دولار، وكان هذا الارتفاع عائداً لاستئناف انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي في

الاقتصاديات المتقدمة، إذ حققت /680/ ترليون دولار، ونلاحظ أنَّ تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية لم تتأثر بالانخفاض البسيط لتدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الناشئة، إذ بلغت قيمتها /747/ مليار دولار، وبالرغم من ذلك حافظت الاقتصاديات الناشئة على صدارتها في الاقتصاديات المتقدمة بتحقيقها نسبة 52% من تدفُّقات الاستثمار الأجنبي العالمية الوافدة.

ثمَّ ما لبثت أن سجَّلت تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تندياً آخر في العام 2014 لتصل التدفُّقات الواردة إلى حوالي /1.3/ ترليون دولار منخفضة بنسبة 11% عن العام السابق، ويرجع هذا التدنّي إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وعدم التيقن بسياسات المستثمرين، إذ كانت الاستثمارات الجديدة تقابلها عمليات سحب للاستثمارات الكبيرة، ويرجع ذلك إلى الانخفاض في تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للاقتصاديات المتقدمة التي بلغت قيمتها /522/ مليار دولار منخفضة بنسبة 23% عن العام السابق، وهو انخفاض لم يُشهد له نظير منذ سنوات جاء نتيجة التأثير الكبير بحالات سحب الاستثمارات الكبيرة الحجم من الولايات المتحدة، بينما حققت التدفُّقات الواردة للاقتصاديات الناشئة ارتفاعاً بسيطاً لتبلغ /754/ مليار دولار محققة نسبة 59% من تدفُّقات الاستثمار الأجنبي العالمية الوافدة، وبهذا استمرّت بوضعها القيادي على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى العالم.

لتعاود تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ارتفاعها عام 2015 بنسبة 38% عن العام السابق، إذ بلغت قيمتها /1.7/ ترليون دولار، نتيجة الزيادة الكبيرة في تدفُّقات الاقتصاديات المتقدمة التي بلغت /962/ مليار دولار أي بزيادة 84% عن العام السابق، إذ نتجت هذه الزيادة عن نموّ التدفُّقات في أوروبا بنسبة 65% عن العام السابق، إذ كانت حصّتها /504/ مليار ل.س، وفي المقابل سجَّلت تدفُّقات الاقتصاديات الناشئة ارتفاعاً بسيطاً بنسبة 6% عن العام السابق لتصبح /800/ مليار دولار، لتعاود البلدان المتقدمة احتلال الصدارة في استقطاب تدفُّقات الاستثمار الأجنبي العالمية محققة نسبة 55% من إجمالي التدفُّقات العالمية الوافدة.

وبالنّتيجة يمكن القول إنَّ تدفُّقات الاستثمار العالمي الواردة قد تقلّبت بشكل واضح بين الأعوام /2010-2015/، إذ تراجعت في الأعوام /2012-2014/ بنسبة 18-11% على التوالي نتيجة لظروف الركود وتباطؤ الاقتصاد العالمي، ولا سيّما في أوروبا والولايات المتحدة، إذ بلغت قيمة أدنى انخفاض لها حوالي /1.2/ ترليون دولار بالعام 2014، انظر الشكل (1).

ثانياً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة:

إنَّ التدفُّقات الصَّادرة لا تقلُّ أهميَّة عن التدفُّقات الواردة، فهي تعكس حجم الاستثمارات التي تقدِّمها البلدان لبلدان أخرى بحاجة لهذه الاستثمارات، ويفصِّل لنا الجدول التَّالي تدفُّقات الاستثمار الأجنبيَّ المباشر الصَّادرة على مستوى العالم، والاقتصاديَّات المتقدِّمة، والاقتصاديَّات النَّاشئة، خلال الفترة الممتدَّة من 2010 إلى 2015.

الجدول (3) : تدفُّقات الاستثمار الأجنبيَّ المباشر الصَّادرة:

مليار دولار

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاقتصاديَّات المتقدِّمة	1030	1183	909	826	801	1065
الاقتصاديَّات النَّامية	413	422	426	409	446	378
الاقتصاديَّات التي تمرُّ بمرحلة انتقاليَّة	62	73	55	76	72	31
العالم (المجموع)	1505	1678	1391	1311	1318	1474

*المصدر: World investment report data, UNCTAD 2013,2016.

الجدول (4) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة (نسب مئوية):

2015		2014		2013		2012		2011		2010	البيان
النسبة من العالم	التغير السّئوي	النسبة من العالم	التغير السّئوي	النسبة من العالم	التغير السّئوي	النسبة من العالم	التغير السّئوي	النسبة من العالم	التغير السّئوي	النسبة من العالم	
72	33	61	3-	63	9-	65	23-	71	15	68	الاقتصاديات المتقدّمة
26	15-	34	9	31	4-	31	1	25	2	27	الاقتصاديات النّامية
2	57-	5	5-	6	38	4	25-	4	18	4	الاقتصاديات التي تمرّ بمرحلة انتقاليّة
100	12	100	1	100	6-	100	17-	100	11	100	العالم

*المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على الجدول رقم (3) أعلاه.

بلغت خلال عام 2010 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة العالمية لتحقيق حوالي 1.5/ تريليون دولار، كان نصيب الاقتصاديات المتقدمة منها 1/ تريليون دولار محققة نسبة 68% من التدفقات العالمية الصادرة، مقابل 475/ مليار للاقتصاديات الناشئة.

ارتفعت خلال العام 2011 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الصادرة لتبلغ حوالي 1.7/ تريليون دولار مرتفعة بنسبة 11% عن العام السابق، إذ بلغت قيمة التدفقات الصادرة عن الاقتصاديات المتقدمة ما يقارب 1.2/ تريليون دولار، لتبلغ حصتها 71% من إجمالي التدفقات العالمية الصادرة، وأبرز الدول المتقدمة المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2011 كانت الولايات المتحدة نتيجة لازدياد الحيازات النقدية الأجنبية للشركات عبر الوطنية، والاتحاد الأوروبي نتيجة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، وكانت حصة الاقتصاديات الناشئة نسبة 29% فقط من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الصادرة أي حوالي 495/ مليار دولار.

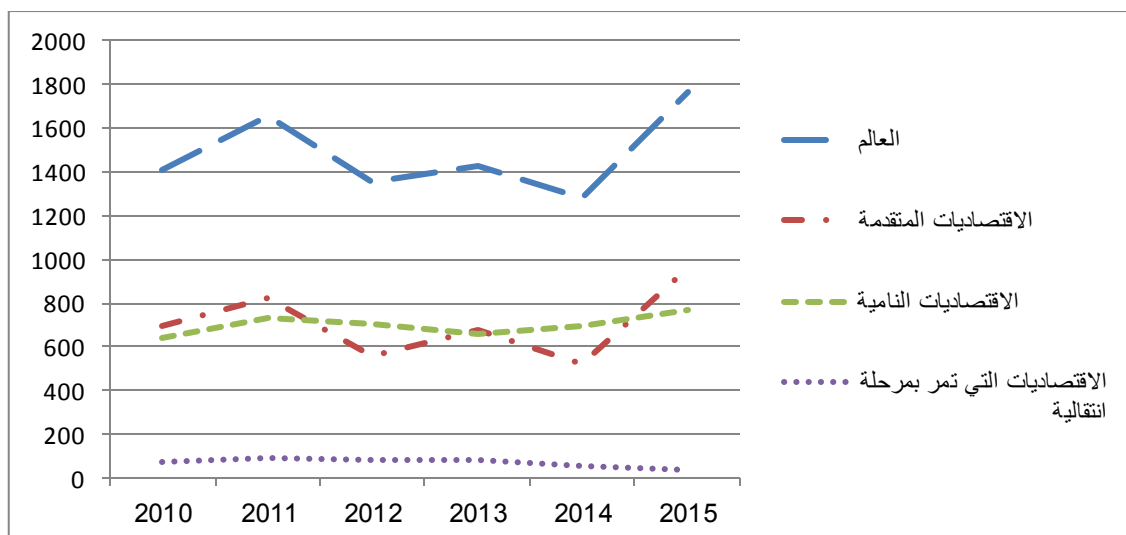
ولكن لم يستمر هذا الارتفاع ليليه انخفاضان متتاليان في عامي 2012 و 2013 لتسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية الصادرة ما يقارب 1.3/ تريليون دولار، إذ انخفضت التدفقات الصادرة عن الاقتصاديات المتقدمة لتبلغ قيمتها 826/ مليار دولار عام 2013، الأمر الذي أدى إلى الحد من التوسع بالاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ خوفاً من انخفاضات أخرى، ولكن وبالرغم من هذه الانخفاضات بقيت حصة الاقتصاديات المتقدمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية هي الأكبر، إذ شكّلت حوالي 63% منها، أما بالنسبة إلى الاقتصاديات الناشئة فقد سجلت انخفاضاً بسيطاً للعام 2012 بفارق 14/ مليار دولار عن 2011 لتبلغ 481/ مليار دولار في العام 2012، بينما حققت ارتفاعاً متواضعاً في العام 2013 لتبلغ قيمتها 485/ مليار دولار.

وفي العام 2014 سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الصادرة ارتفاعاً ضئيلاً عن العام السابق لتبقى في حدود 1.3/ تريليون دولار، ففي هذه الفترة كانت التوقعات الاقتصادية والتخوف بشأن استمرار التراجع في حجم التدفقات الصادرة للاقتصاديات المتقدمة صحيحاً، إذ تراجعت بنسبة 3% عن العام السابق لتبلغ 801/ مليار دولار، لكنها بقيت محافظة على صدارتها محققة نسبة 61% من تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية الصادرة، بينما عاودت الدول الناشئة استثماراتها، وبخاصة في آسيا حيث ارتفعت لتحقيق 518/ مليار دولار مرتفعة بذلك بنسبة 7% عن العام السابق.

ثمّ ما لبثت أن ارتفعت تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر العالميّة في العام 2015 لتصل لما يقارب /1.5/ تريليون دولار نتيجة لكسر الاقتصاديات المتقدّمة حاجز الخوف لتعاود نشاطاتها مسجّلة تدفّقات صادرة بمقدار /1/ تريليون دولار مرتفعة بنسبة 33% عن العام السّابق، محقّقة بذلك 72% من تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر العالميّة الصّادرة، وهي أعلى نسبة خلال الفترة، وقابل ذلك انخفاض بالتدفّقات الصّادرة للاقتصاديات الناشئة بنسبة 21% عن العام السّابق لتبلغ /409/ مليار دولار.

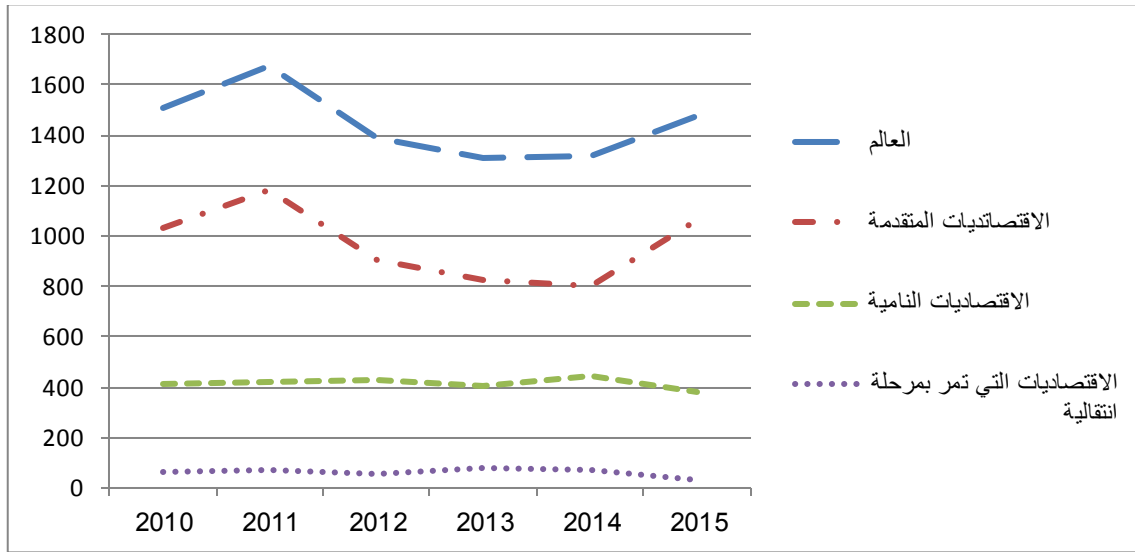
وبناءً على ذلك نجد أنّ تدفّقات الاستثمار العالميّ الصّادرة قد عانت من تقلّبات بسيطة، إذ شهدت تراجعاً في الأعوام /2012- 2013/ بنسبة 17%- 6% على التوالي نتيجة انكماش الاقتصاد العالميّ، إذ بلغت قيمة أدنى انخفاض لها حوالي /1.3/ تريليون دولار بالعام 2013، انظر الشّكل (2).

الشّكل (1): تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر الواردة:



*المصدر: إعداد الباحثة بناءً على الجدول رقم (1).

الشكل (2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة:



*المصدر: إعداد الباحثة بناءً على الجدول رقم (3).

نلاحظ من الشكلين (1) و(2) مسارات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في كلٍّ من (الاقتصاديات المتقدمة، والاقتصاديات الناشئة)، إذ نلاحظ فعالية وقوة تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتقدمة على التدفقات العالمية دون وجود أثر يذكر لتدفقات الاستثمار الأجنبي للاقتصاديات الناشئة على مسار التدفقات العالمية رغم التحسُّن الكبير بأدائها.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة:

سينم التعرّف عليها من حيث التأثيرات الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

أولاً: الآثار الإيجابية:

1. يعدُّ الاستثمار الأجنبي المباشر نوعاً من أنواع التّمويل الدّولي، فهو يساعد على التّخفيف من حدّة الفجوة بين الادّخار والاستثمار في الدّولة المضيفة، كما أنّه لا يشكّل عبئاً على الاقتصاد المضيف كما هو الحال بالنّسبة إلى القروض الخارجيّة¹.
2. يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النموّ الاقتصاديّ، من خلال زيادة القدرة الإنتاجيّة في اقتصاد الدّولة المضيفة، ويتم ذلك إمّا بالتوسّع بمشاريع قائمة أو بالقيام بمشاريع جديدة².
3. ينعش الاستثمار الأجنبي المباشر الاقتصاد ويدعمه من خلال زيادة المنتجات المصنّعة محلياً وتنويعها، من خلال إدخال أنواع جديدة من المنتجات لتلبي المتطلّبات المحليّة والخارجيّة، ومن ثمّ زيادة الصّادرات وخفض الاعتماد على الواردات إلى أدنى مستويات ممكنة.
4. يحفّز الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة، إذ يشجّع الشّركات الوطنيّة على تحسين أدائها وجودة منتجاتها لتصبح قادرة على منافسة منتجات الشّركات الأجنبيّة المحافظة على حصّتها السّوقيّة.
5. تعمل الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة على خلق فرص عمل جديدة تمتصّ اليد العاملة، وبذلك تخفض من معدّلات البطالة السّائدة بالدّولة المضيفة، ممّا يسهم بتحقيق الرّفاية الاجتماعيّة، وتعمل على تدريب اليد العاملة لديها من خلال دورات تدريبية مكثّفة لرفع الكفاءات والمهارات بما يناسب طبيعة عملهم.
6. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل الخبرات الإداريّة والفنيّة، ويقوم بإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تفتقر لها الدّول المضيفة، وبخاصّة النّامية منها والاستفادة منها في إقامة المشاريع الاقتصاديّة والتنمويّة.
7. تعالج الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة الخلل الهيكلي لاقتصاديّات الدّول النّامية في حال توجّهت نحو القطاعات الصّناعيّة، ومشروعات البنية التحتيّة اللّازمة لقيام اقتصاديّات حديثة ومتطوّرة¹.

¹ الكفري، مصطفى العبد الله (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² خلف، فليح حسن (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

8. يؤمن الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات لرؤوس الأموال بالعملة الأجنبية، مما يدعم سعر صرف العملة الوطنية، ومن ثم الاقتصاد المحلي.
9. يحسن الاستثمار الأجنبي المباشر من العلاقات الدولية بين الدولة المضيفة والدولة الصديقة للدولة المستثمرة فيها، مما يوسع نطاق التعاملات التجارية ويسهم بالوصول لأسواق جديدة لتصريف المنتجات.

ثانياً: الآثار السلبية:

1. إدخال أنماط جديدة من المنتجات التي قد لا تتلاءم مع ثقافة وعادات الدولة المضيفة.
2. حدوث تعارض بين مصلحة الشركات الأجنبية المستثمرة ومصلحة الدولة المستضيفة فالشركات الأجنبية المستثمرة تعمل على تعظيم أرباحها بطرق مختلفة دون النظر للأضرار الممكن أن تسببها للدول المستضيفة لها.
3. غالباً ما ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية تبعية اقتصادية لصالح الدول المتقدمة (القوية) المستثمرة فيها، بحيث تستطيع الدول المتقدمة السيطرة على اقتصادها والتحكم بالقرارات الاقتصادية، وحتى السياسية بما يتناسب ومصالحها، مع اختلاف بدرجة قوة هذه التبعية.
4. إنَّ المبالغة بالاعتماد على الخبرات الأجنبية فقط وبشكل كلي يحد من تطوير المهارات المهنية والفنية للعاملين المحليين، ومن ثم تبقى اليد العاملة المحلية تفتقر إلى الاحترافية والوعي المهني.
5. الشركات الأجنبية تعمل على تحويل معظم أرباحها إلى الشركات الأم في الخارج، مما يؤثر سلباً في الدخل القومي للدولة المضيفة.
6. ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر عمليات احتكارية لخدمات معينة أو منتجات معينة تتوفر بها الشركات الأجنبية، مما يمكنها من رفع الأسعار هذه الخدمات أو المنتجات دون الأخذ بعين الاعتبار مستوى دخل الفرد في الدولة المضيفة.

¹ الأسرج، حسين عبد المطلب (2005)، مرجع سبق ذكره، ص8.

7. تعمل الشركات الأجنبية على استقطاب المستهلكين المحليين والخارجيين، سواء أكان ذلك لجودة منتجاتها أو تقديمها عروضاً إضافية، مما يكبد الشركات المحلية خسائر فادحة قد تؤوّل لتصفيتها.

8. إحداث فوارق طبقية بين أفراد المجتمع نتيجة لحدوث تفاوت بتوزيع الدّخول نتيجة لارتفاع الأجور التي تدفعها الشركات الأجنبية مقارنة بالأجور المتواضعة التي تدفعها الشركات المحلية¹.

9. من الممكن أن تسبّب الشركات الأجنبية المستثمرة تلوثاً بيئياً لدى الدولة المضيفة مثل كارثة التّفط الكيميائية في بوبال الهند عام 1984².

خاتمة الفصل:

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر كمرمّم لاقتصاديات الدّول المضيفة له لذا يعدّ مطمئناً لجميع الدّول، وبخاصّة النّامية منها التي تطمح لتحسين اقتصادياتها والنّهوض بها لمواكبة التطوّرات والانفتاحات الاقتصادية، وعليه سارعت هذه الدّول إلى تغيير سياساتها وتشريعاتها واستراتيجياتها بما يمكنها من استقطاب هذه الاستثمارات في ظلّ احتدام المنافسة لاجتذابها. وفي الوقت نفسه يجب عدم إغفال أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر سلاح ذو حدّين، ممّا يترتّب دراسة تأثير كلّ استثمار موجّه ومدى فعاليّته في تنشيط الاقتصاد وبيان إيجابياته بالمقارنة مع سلبيّاته لاتّخاذ القرار السّليم باختيار الاستثمار الأجنبيّ المناسب والبناء الذي يخدم مصلحة الاقتصاد المحليّ.

¹ أبو قحف، عبد السلام (1989)، مرجع سبق ذكره ، ص32.

² Asafo-Adjei, Augustina (2007): "Foreign direct investment and its importance to the economy of south africa", master thesis in economics, University Of South Africa, p69.

الفصل الثاني

ميزان المدفوعات، ومشكلاته

مقدمة:

تبرز أهمية ميزان المدفوعات مع الزيادة في درجة تنامي الانفتاح الاقتصادي الدولي، فمن خلاله يمكن التوصل إلى تنوع وعمق المبادلات الدولية، ويعد هذا الميزان مرآة تعكس الحالة الاقتصادية للدولة وقدرتها التنافسية ومدى مواكبتها للتطورات الدولية المحيطة، ومن ثم فهو يعطي صورة مختصرة وواضحة عن نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الوطني، ويتميز ميزان المدفوعات بكونه أحد أهم الأدوات التي يعتمد عليها متخذو القرارات الاقتصادية لرسم سياساتهم الاقتصادية وخططهم المستقبلية وتوجيه العلاقات الخارجية بما يلائم الأهداف العامة للاقتصاد الوطني.

وبناءً على ذلك سيتناول هذا الفصل القضايا المرتبطة بمفهوم ميزان المدفوعات، وبنيتها، وأرصده، ومؤشراته وما هي أهم العوامل المؤثرة في الوضع الكلي له، فضلاً عن أوضاع الميزان من حيث الاستقرار (الاختلال والتوازن) والسياسات التي تحافظ على استقراره.

المبحث الأول: ميزان المدفوعات، ومؤشراته.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات، وبنيته.

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات:

يُعرّف ميزان المدفوعات بأنه نظام محاسبي يقيس التدفّقات من السلع والخدمات بين اقتصاد معيّن والاقتصادات الأخرى¹، وفي تعريف آخر هو بيان يسجّل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دولة ما والدول الأخرى الناتجة عن المبادلات التجارية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة²، ويُعرّف بأنه سجلّ محاسبي وإحصائي يعتمد على الأرقام التي تعبّر عن حجم المعاملات الاقتصادية بأنواعها المختلفة بين دولة معينة وباقي الدول خلال فترة زمنية معينة³، كما تمّ تعريفه بأنه أداة من أدوات الاقتصاد الكلي يسجّل فيه إجماليّ تدفّقات المعاملات الدولية الداخلة والخارجة لبلد ما مع باقي دول العالم⁴، بينما عرّفه المنهج النقديّ على أنّه ظاهرة نقدية، إذ يعبر عن الأرصدة النقدية الدولية⁵.

ونتفق مع تعريف صندوق النقد الدولي لشموليته، حيث يعرف بأنه بيان إحصائي يعتمد على مبدأ القيد المزدوج*، يلخص كافة المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة⁶. وهكذا يعدّ ميزان المدفوعات أحد أهمّ المفاهيم الاقتصادية؛ لأنّ أوضاع الميزان تعكس الوضع الاقتصاديّ الكليّ، ولا سيّما سعر الصّرف للاقتصاد الوطنيّ لذا تطرّقت العديد من الدّراسات والأبحاث للخوض والتعمّق في ميزان المدفوعات.

¹ Kristinsson, Tómas(2016): " Net Errors And Omissions In Balance Of Payments Statistics" master thesis master thesis in Statistics and Information Management, Universidade Nova de Lisboa, Portugal, p4.

² زبون، عطا الله علي(2015): "التجارة الخارجية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص18.

³ دويدار، محمد(2001): "مبادئ الاقتصاد السياسي- الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، ص79.

⁴ Paun, Cristian(2013): "The Monetary Approach Of The Balance Of Payments: Empirical Evidences From Emerging Markets", The Bucharest Academy of Economic Studies, Bucharest, Romania, p 19.

⁵ Frenkel, Jacob- Johnson, Harry(1977): "The Monetary Approach To The Balance Of Payments", Volume 7, London, U.K, p21.

* القيد المزدوج: يعني وجود جانبان لكل معاملة من المعاملات الدولية إحداهما جانب دائن يقيد فيه إيرادات الدولة من الخارج، والآخر جانب مدين يقيد فيه مدفوعات أو التزامات الدولة إلى الخارج.

⁶ International Monetary Fund(2009): "Balance Of Payments And International Investment Position Manual", 6th edition, p9.

ثانياً: أهميّة ميزان المدفوعات:

يصنّفها الاقتصاديون في إطار مجموعة كبيرة من النقاط التي تبرز من كون ميزان المدفوعات يمثل:

1. مرآة تعكس بنية وقوة الاقتصاد الوطني خلال عام كامل.
2. أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبّر عن الأحوال الاقتصادية للدولة¹.
3. أحد أبرز الأدوات التحليلية التي تركز عليها العلاقات الدولية².
4. أهم الأدوات التي تسهم في تكوين السياسات الاقتصادية لدولة ما، إذ يقدّم العون لوضعي السياسات الاقتصادية في توجيه دفة الاقتصاد الوطني³.
5. مؤشراً يبيّن درجة تكيف الاقتصاد الوطني مع المتغيرات الدولية، ويعطي فكرة عن مستوى الترابط الدولي للدولة⁴.
6. وسيلة لبيان الاحتياجات الداخلية والأجنبية من السلع والخدمات، ممّا يتيح العمل على محاولة إشباع الاحتياجات، ومن ثمّ اتّباع السياسات المناسبة لتشجيع التصدير أو إحلال بدائل المستوردات، ويعكس القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الخارج ويبين مدى الطلب عليها.
7. يعكس مدى قدرة الدولة على بناء احتياطيّ من النقد الأجنبيّ ويتيح التنبؤ بسعر الصرف من خلال معرفة مكونات العرض والطلب على العملات الأجنبيةّة مقابل العملة الوطنية، ومن ثمّ في تحديد سياسة القطع المناسبة للمحافظة على استقرار سعر الصرف.
8. تشكّل بيانات ميزان المدفوعات وتحليل أوضاعه مرجعاً للمعلومات التي تعدّ أساساً في اتخاذ القرارات النقدية والمالية⁵.

ثالثاً: بنية ميزان المدفوعات:

إنّ ميزان المدفوعات باعتباره سجلاً أو بياناً مالياً أو ظاهرة نقدية على ضوء تعبير الاقتصاديين يستوجب معرفة مكوناته وتحليلها لنشتقّ أساساً للاستفادة من مزاياه التي تمّ ذكرها أعلاه في الأهمية، وللميزان مكونات رأسية ومكونات أفقية كالتالي:

¹ السريتي، محمد أحمد(2009): "اقتصاديات التجارة الخارجية"، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص200.
² نعمة، سمير فخري (2011): "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات"، دار البازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، ص70.
³ عبد الفتاح شنيب، علاء(2012): "دراسة العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات الليبي وفق المنهج النقدي خلال الفترة 1970- 2005"، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا، ص62.

⁴ Kozak, Yuriy(2015): " INTERNATIONAL FINANCE TRAINING MANUAL", MINISTRY OF EDUCATION AND SCIENCE OF UKRAINE, 5th Edition, p77.

⁵ الحسيني، عرفان تقي(2002)، "التمويل الدولي" دار مجدلاوي للنشر، ط2، عمان، ص 115.

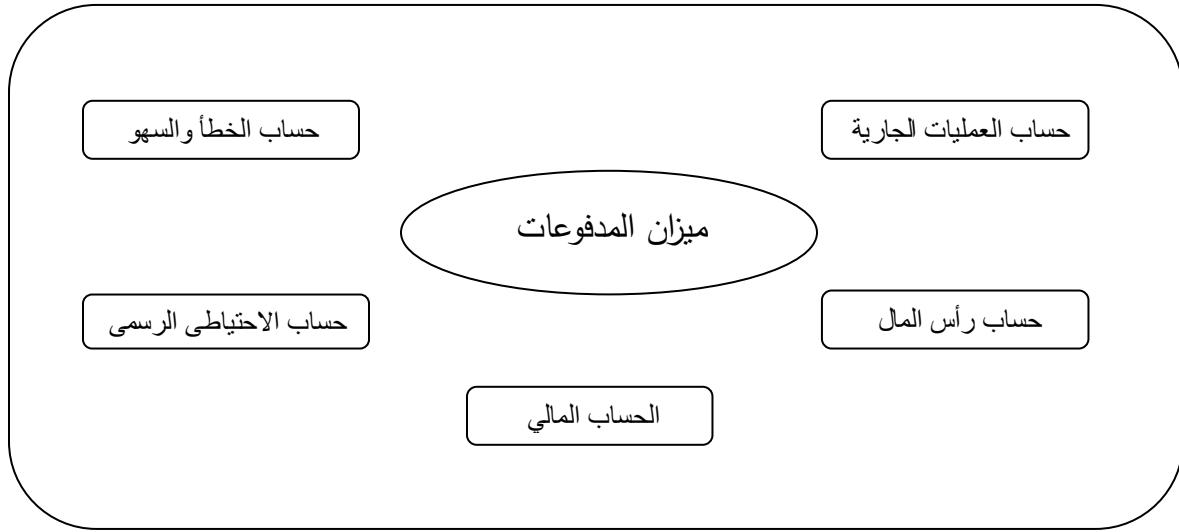
1- المكوّنات الرأسيّة¹:

يقسم ميزان المدفوعات رأسياً إلى قسمين لكلّ معاملة من المعاملات الدوليّة على مبدأ القيد المزدوج:

- الجانب الدائن: يُقيد فيه جميع إيرادات ومكاسب الدولة الواردة إليها من الخارج.
- الجانب المدين: يُقيد فيه جميع مدفوعات الدولة من نفقات والتزاماتها تجاه الدول الأخرى.

2- المكوّنات الأفقيّة:

شكل رقم (3): الشكّل العامّ لميزان المدفوعات*



* المصدر: إعداد الباحثة.

يتكوّن ميزان المدفوعات أفقياً من أربعة مكوّنات رئيسيّة؛ وهي:

1-2- حساب العمليات الجارية:

يعدّ حساب العمليات الجارية أهمّ أجزاء ميزان المدفوعات، ففي معظم الحالات تقريباً يعتبر المحدّد الأساسي لأوضاعه، إذ يتضمّن كافّة القيود المتعلقة بصاردات ومستوردات الدولة من السلع (سواء أكانت موادّ أوليّة أو سلعاً جاهزة) والخدمات مع باقي دول العالم خلال عام، ويعرض الدّخل الأولي والدّخل الثّانوي بين المقيمين وغير المقيمين.

وعلى ضوء ذلك يقسم حساب العمليات الجارية إلى قسمين رئيسيين:

1-2-1- الميزان التجاري: يعبر عن صافي التّعاملات الخارجيّة بمعنى أنّه يمثّل الفرق بين الصّاردات

والمستوردات من السلع والخدمات، فإذا تجاوزت قيمة الصّاردات قيمة المستوردات ينتج فائض في

¹ عبد الفتاح شنيب، علاء (2012)، مرجع سابق، ص50.

الميزان التجاري، ممّا يعطي مؤشراً على صحّة اقتصاد الدولة ومدى قدرتها على المنافسة، وينتج عجز في الميزان التجاري في حال تجاوزت قيمة المستوردات قيمة الصادرات¹. ويتضمّن الميزان التجاري ما يلي²:

أ. ميزان التجارة المنظورة (المشاهدة في الحرم الجمركي): تقيّد فيه جميع عمليّات التجارة المنظورة بمعنى الصّادر والوارد من السّلع.

ب. ميزان التجارة غير المنظورة: تقيّد فيه جميع عمليّات التجارة غير المنظورة بمعنى الصّادر والوارد من الخدمات.

2-1-2- حساب الدّخل: ويقسم إلى حسابين رئيسيّين وهما³:

- حساب الدّخل الأوّل: يظهر حساب المبالغ مستحقّة الدّفع والمبالغ مستحقّة القبض الناتجة عن السّماح لكيان آخر باستخدام العمالة أو الموارد الماليّة أو الأصول غير المنتجة غير الماليّة.
- حساب الدّخل الثّانوي: يتناول حساب إعادة توزيع الدّخل أي قيام أحد الأطراف بتوفير موارد للأغراض الحالية دون مقابل اقتصادي (غير تبادليّة) كعائد مباشر مثل التّحويلات الشخصيّة والمساعدات الدّوليّة.

2-2- حساب رأس المال:

تقيّد فيه كافّة العمليّات التي تجري على الأصول غير المنتجة للعوائد (غير الماليّة) مثل بيع الأراضي إلى السّفارات وغيرها، والتّحويلات الرّأسماليّة بين المقيمين وغير المقيمين أي قيام أحد الأطراف بتوفير موارد للأغراض الرّأسماليّة دون حصوله على عائد مباشر⁴.

2-3- الحساب المالي:

يمثّل حسب صندوق النّقد الدّولي صافي قيمة عمليّات اقتناء الأصول والخصوم الماليّة والتّصرف فيها، إذ يقيس رصيد الحساب الماليّ كميّة تمويل صافي الاقتراض المقدّم إلى غير المقيمين أو صافي الاقتراض منهم⁵، ويشمل الحساب الماليّ البنود التّالية:

¹ داوود، حسام علي وآخرون (2002): "اقتصاديات التجارة الخارجية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، ص20.
² عبد النبي، وليد (2012): "ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي"، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص5.

³ IMF(2009): "Balance of payments and investment position manual", 6th edition, p9.

⁴ IMF, ibid, P9.

⁵ IMF, ibid, P9.

- الاستثمار المباشر: تكوين رأس المال الثابت الذي يقوم على انتقال رؤوس الأموال بقصد توظيفها في استثمارات اقتصادية مختلفة.
- استثمارات المحفظة المالية: تشمل المعاملات الاستثمارية التي تنطوي على الاستثمار في الأصول المالية كأدوات الدين، والملكية، أو تجمع بين الدين والملكية، بالإضافة إلى المشتقات المالية.
- استثمارات أخرى: وهي الفئة المتبقية عدا المدرجة في الاستثمار المباشر أو استثمارات المحفظة من قروض (رأس المال، وأقساط، وفوائد)، والودائع وفوائدها، وغيرها.

4-2- حساب الاحتياطي الرسمي:

- يقيس التغير في صافي الأصول المحلية والأجنبية أي التغير الناتج عن عجز أو فائض في الميزان أي في أصول الاحتياطيات الرسمية للبلد في الخارج، وأصول الاحتياطيات الرسمية للأجانب بالبلد¹، وتشمل هذه الأصول ما يلي²:
- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.
- رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية لدى السلطات النقدية والبنوك التجارية التي لدى البنوك الأجنبية.

- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أنونات الخزنة الأجنبية، والأوراق التجارية الأجنبية.
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية.
- الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.
- موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقاً للاتفاقيات.
- القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

5-2- حساب الخطأ والسّهو:

يمثل حساب الخطأ والسّهو حساب تسوية لموازنة طرفي ميزان المدفوعات الدائن والمدين، إذ يتوجب نظرياً أن يتساوى المجموع النهائي الكلي لجانبي ميزان المدفوعات المدين والدائن، ولكن في الواقع من الممكن أن تحدث فروقات فيتم اللجوء إلى حساب الخطأ والسّهو لتسويتها، الذي هو مشتق من القيمة الإجمالية للحساب المالي مطروحاً منه القيمة المدمجة الإجمالية للحسابات الجارية وحسابات

¹ حضر، حسان "ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص10.

² سواكر، العربي (2015): "واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص14.

رأس المال، إذ تنجم الفروقات إمّا عن العناصر غير المسجّلة أو المفقودة مثل تدفّقات رأس المال غير المسجّلة، وتدفّقات البضائع غير المسجّلة، وهروب رؤوس الأموال وغيرها¹.

المطلب الثّاني: مؤشّرات ميزان المدفوعات، العوامل المؤثّرة في أوضاعه.

أولاً: المؤشّرات الاقتصادية لميزان المدفوعات:

يمكن معرفة وتقدير الوضع الاقتصاديّ لأيّ دولة من خلال مكّونات ميزان مدفوعاتها عن طريق مؤشّرات اقتصادية تستخرج من أرصدة الميزان نسباً مئوية، أهمّها²:

1. علاقة الميزان التجاريّ بالاقتصاديّ الكلّي:

لدينا العلاقة التّالية التي تحقّق المساواة بين الموارد والنّفقات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + X - M$$

إذ إنّ:

Y: الإنتاج من السّلع مقيّم بالنّاتج المحليّ الإجماليّ بسعر السّوق في فترة معيّنة.

C: الاستهلاك الدّاخلي الخاصّ والعامّ.

I: الاستثمار الدّاخلي الخاصّ والعامّ.

X: الصّادرات من السّلع.

M: المستورد من السّلع.

ومن المعادلة السّابقة نستنتج المعادلة التّالية:

$$Y - C + I = X - M$$

إذ إنّ C+I تمثّل الاتّفاق الدّاخلي ويُرْمَز لها بـ EL وبهذا تصبح المعادلة:

$$Y - EL = X - M$$

ومن ثَمَّ فإنّ:

Y- EL: تمثّل الفائض أو العجز في النّاتج المحليّ.

X- M: تمثّل رصيد الميزان التجاريّ.

¹ Kristinsson, Tómas(2016): " Net Errors And Omissions In Balance Of Payments Statistics" master thesis master thesis in Statistics and Information Management, Universidade Nova de Lisboa, Portugal, p 10.

² خالد، جميل (2014): "أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص177-180.

فإذا كان $0 < Y - EL$ فهذا يعني أنَّ الاستخدامات الدَّاخلية مغطاة بشكل كامل بجزء من النَّاتج المحلي الإجمالي، ويوجَّه الفائض منه إلى التَّصدير، وبذلك ينمُّ تفسير الرِّصيد الموجب للميزان التجاري $M - X > 0$.

2. معدَّل التَّغطية (TC):

هو عبارة عن نسبة الصَّادرات (X) إلى المستوردات (M) من السِّلَع ويعبَّر عنه بالمعادلة التَّالية:

$$TC = (X/M)$$

يبين معدَّل التَّغطية مدى قدرة المستوردات النَّاتجة عن الصَّادرات على تغطية المدفوعات النَّاتجة عن المستوردات، فإذا كان المعدَّل أقلَّ من 100 فهذا يدلُّ على أنَّ قيمة الصَّادرات لا تغطِّي قيمة المستوردات لذا يجب على الدَّولة البحث عن موارد تمويليَّة أخرى.

3. معدَّل التَّبعيَّة (TD):

هو عبارة عن نسبة المستوردات من السِّلَع (M) إلى النَّاتج المحلي الإجمالي (Y) يعبَّر عنه بالتَّالي:

$$TD = (M/Y) \times 100$$

يعبَّر عن مدى استقلاليَّة الدَّولة عن الخارج، فكلَّما صغرت قيمة هذا المعدَّل دلَّ ذلك على أنَّ الدَّولة ليست لها تبعيَّة وطيدة للخارج.

4. معدَّل القدرة على التَّصدير (TE):

يمثِّل نسبة الصَّادرات من السِّلَع (X) إلى النَّاتج المحلي الإجمالي (Y) ويعطى بالمعادلة:

$$TE = (X/Y)$$

فكلَّما كان المعدَّل كبيراً دلَّ على اعتماد الدَّولة على قطاع التَّصدير لتغطية النِّفقات والمساهمة في دخول العملة الصَّعبة.

5. معدَّل القدرة على سداد الواردات (CRM):

يقيِّم هذا المعدَّل بعدد الأيام، فكلَّما كان عددها أكبر كانت الدَّولة قادرة على سداد فاتورة وارداتها في أقرب الآجال، لذا فمن المستحسن ألا يقلَّ عن 3 أشهر، إذ يحتسب بنسبة المخزون من احتياطيِّ الصَّرف (R) إلى الواردات من السِّلَع (M) على الشَّكل التَّالي:

$$CRM = R/M \times 360$$

6. معدّل الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي¹ (TO):

يمثل الصّادرات والواردات لدولة ما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعطى على الشكل التالي:

$$TO = (X + M) / Y$$

7. معدّل التّبادل الصّافي²:

يقيس العلاقة بين التّغير في أسعار الصّادرات وأسعار الواردات ويعطى بالعلاقة التالية:

معدّل التّبادل = (الرّقم القياسي لأسعار الصّادرات / الرّقم القياسي لأسعار الواردات)

إنّ ارتفاع هذا المعدّل عن الواحد يدلّ على إمكانية الحصول على أكثر من وحدة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصّادرات.

ثانياً: العوامل المؤثرة في أوضاع ميزان المدفوعات:

تتعدّد العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات التي تؤدي إلى اختلاله ليصبح بحالة عجز أو بحالة فائض، ويجب الأخذ بعين الاعتبار أنّ تحقّق أحد هذه العوامل في اقتصاد دولة ما بنسبة متواضعة قد لا يُحدث اختلالاً في ميزان المدفوعات في ظلّ بقاء العوامل الأخرى مستقرّة، ونذكر من أهمّ هذه العوامل:

1. الناتج المحلي الإجمالي: يعدّ مستوى الناتج مؤشراً لقياس النمو الاقتصادي الحقيقي للدولة، وهو يؤثر في الوقت نفسه في حالة ميزان المدفوعات لديها، فانخفاض الناتج المحلي الإجمالي يعكس حالة الانكماش الاقتصادي أي عدم قدرة السّلع والخدمات المحليّة على تلبية الاحتياجات الداخليّة والخارجيّة، ومن ثمّ زيادة المستوردات وانخفاض الصّادرات ممّا يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وبالمقابل فإنّ ارتفاع معدّل النمو الاقتصادي يعني قدرة السّلع والخدمات المحليّة على تلبية الاحتياجات الداخليّة والخارجيّة، ومن ثمّ زيادة الصّادرات وانخفاض المستوردات ممّا سيحقّق فائضاً في ميزان المدفوعات.

2. درجة الانفتاح الاقتصادي: من المعروف اليوم أنّ العالم يتّجه نحو العولمة الاقتصاديّة من خلال تحرير التّجارة وتشجيع تدفّقات رؤوس الأموال الأجنبيّة والعمل على إزالة أو تخفيف القيود التي تعيقها، بالإضافة لتفعيل دور القطاع الخاصّ، فالدول المنغلقة اقتصادياً التي تفرض الكثير من

¹ لخضر، عقبي (2017): "أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، ص94.

² لخضر، عقبي (2017)، مرجع سابق، ص94.

القوانين التي تحد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتي تهمل دور القطاع الخاص تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، والعكس صحيح فالدول التي تتجه نحو الانفتاح الاقتصادي وتحقيق العولمة الاقتصادية قد ينتج لديها فائض في ميزان مدفوعاتها.

3. التضخم: يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهو يضر باقتصاد الدولة بشكل عام من خلال أثره في ميزان المدفوعات بشكل خاص فارتفاع معدلات التضخم في اقتصاد دولة ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف السلع والخدمات المحلية، ومن ثم ارتفاع الأسعار محلياً مقارنة بأسعار السلع والخدمات الأجنبية المستوردة من الخارج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة وبالمقابل فإن السلع والخدمات المحلية ستصبح غير مرغوبة خارجياً، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في الصادرات الأمر الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والعكس صحيح ففي حال انخفاض معدلات التضخم تنخفض التكاليف، وتنخفض الأسعار مما يحفز على زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية داخلياً وخارجياً أي انخفاض المستوردات وزيادة الصادرات، مما قد ينتج عنه حدوث فائض في ميزان المدفوعات لذا كثيراً ما نرى اهتمام الدول بإبقاء معدلات التضخم مستقرة عند مستويات منخفضة.

4. أسعار الفائدة: من المعروف أن أسعار الفائدة تحرك رؤوس الأموال، فارتفاع أسعار الفائدة في اقتصاد دولة ما هو عامل مشجع لبقاء رؤوس الأموال المحلية وجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية وللمستثمر الخارجي، مما يمكن أن يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، وبالمقابل فإن انخفاض أسعار الفائدة يشكّل عاملاً غير جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، ويكون طارداً لرؤوس الأموال المحلية، مما قد يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

5. متوسط نصيب الفرد من الناتج: إذ إنه كلما كان مستوى دخل الفرد في دولة ما مرتفعاً انخفض الطلب الداخلي على السلع والخدمات المحلية وأتجه بشكل كبير نحو السلع والخدمات الأجنبية المستوردة، مما قد يحدث عجزاً في ميزان المدفوعات، وعلى العكس فكلما كان مستوى دخل الفرد في دولة ما منخفضاً اتجه الطلب الداخلي بشكل كبير نحو السلع والخدمات المحلية وانخفض نحو السلع والخدمات الأجنبية المستوردة، مما قد يسبب فائضاً في ميزان المدفوعات.

6. أسعار الصرف (الأثر المزدوج): يعد سعر الصرف من العوامل الهامة والمؤثرة في ميزان المدفوعات والمتأثرة فيه، فميزان المدفوعات يحدد سعر الصرف الذي يؤثر بدوره في الاستيراد

والتصدير، إذ إنَّ ارتفاع سعر صرف عملة دولة ما مقارنة مع العملات الأخرى يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحليّة مقارنة بأسعار السلع والخدمات الأجنبيّة، ممّا ينتج عنه زيادة الطلب على استيراد السلع والخدمات الأجنبيّة لانخفاض قيمتها يترافق ذلك مع انخفاض شديد في الطلب الخارجي على السلع والخدمات المحليّة، وهو ما يمكن أن يسبّب عجزاً في ميزان المدفوعات، كما يحدث العكس لدى الدول التي يكون سعر صرف عملتها منخفضاً مقارنة بأسعار العملات الأخرى، إذ يزداد الطلب على سلعها وخدماتها المحليّة داخلياً وخارجياً، ممّا يؤدي إلى زيادة في صادراتها وانخفاض في وارداتها من سلع وخدمات الأمر الذي قد يحدث فائضاً في ميزان المدفوعات لديها.

وبهذا يتّضح أنّ ميزان المدفوعات هو نافذة يطلُّ منها الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالميّ كونه جامعاً لكافة المعاملات الماليّة للدولة مع الخارج، إذ يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحليّ بالعالميّ، وبالمقابل فإنّ ميزان المدفوعات يتأثّر بسياسات الدولة، ممّا يفسّر تأثره بالعديد من المتغيرات الاقتصاديّة الأمر الذي يؤدي في معظم الوقت إلى اختلاله لذا نجد أنّ حالة التوازن من الصعب أن تتحقّق على أرض الواقع.

المبحث الثاني: اختلال ميزان المدفوعات، وسياسات التثبيت (الاستقرار).

المطلب الأول: الاختلال في ميزان المدفوعات:

تشير تجارب معظم الدول إلى أنّ ميزان المدفوعات ليس في حالة توازن، فهو تمرّ باختلالات من فائض أو عجز، ونادراً ما يتحقّق التوازن لذلك لا بدّ من الحديث عن حالة التوازن التي هي الحالة من الاختلال القابلة للاستقرار، بحيث يكون تأثيرها منضبطاً فيما يتعلّق بسعر الصّرف وينسجم مع النموّ الاقتصاديّ وأوضاع الميزانية العامة.

ولحالة التوازن نوعان؛ وهما:

(1) التوازن الظاهريّ (المحاسبيّ): وهو الحالة التي يتساوى فيها طرفا ميزان المدفوعات المدين والدائن، أي مجموع مكوّناته يساوي الصّفر نظراً لكون ميزان المدفوعات يعتمد على مبدأ القيد المزدوج، إذ تظهر كلّ عملية اقتصادية مرتّتين، مرّة في الجانب الدائن ومرّة في الجانب المدين، ومن ثمّ يتساوى طرفا ميزان المدفوعات، ويتمّ اللّجوء لتسوية أيّ اختلال عن طريق حساب الخطأ والسّهو.

(2) التوازن الاقتصاديّ: ويعبّر عن الوضع الذي ينسجم مع التوازن الحقيقيّ للاقتصاد الوطنيّ، وهو قليل الحدوث، إذ يشير إلى الحالة التي تتساوى فيها التّدفّقات التّقديّة الدّاخلية الناتجة عن صادرات الدولة من السلع والخدمات والتّحويلات من طرف واحد إلى الدّاخل، مع التّدفّقات التّقديّة الخارجة الناشئة عن مستوردات الدولة من السلع والخدمات والتّحويلات من طرف واحد إلى الخارج.¹

ولتوضيح التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات يجب التّمييز بين نوعين من البنود التي تُسجّل في ميزان المدفوعات؛ وهي²:

(1) بنود فوق الخطّ:

هي عبارة عن البنود التي تحدث لذاتها، أي تعتبر مستقلة في الحساب الجاري والرّأسماليّ والماليّ، وبناءً على ذلك فهي التي تسهم أو يحدث عنها العجز أو الفائض الكلّي في ميزان المدفوعات.

¹ غويال، أمين (2016): "أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2015"، دراسة الماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص54.

² IMF, OP.CIT,p237.

(2) بنود تحت الخط:

هي البنود التابعة، إذ إنها تساير العجز أو الفائض الكلي في ميزان المدفوعات، حيث تحدث بغرض التسوية أو التمويل.

ويتم تقييم ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصادياً من خلال التركيز على البنود الاقتصادية فوق الخط فقط، ومن ثم فإن تساوي قيمة الجانبين الدائن والمدين للبنود فوق الخط يعني توازن ميزان المدفوعات، في حين أن عدم تساويها يعني حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

أولاً: مفهوم اختلال ميزان المدفوعات، وقياسه:

كثيراً ما تعاني الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من اختلال في ميزان مدفوعاتها الذي يُعرّف بأنه عدم توازن جانبي ميزان المدفوعات الدائن والمدين، بمعنى أن يرجح أحد الجانبين على الآخر، ويأخذ الاختلال أحد الشكلين التاليين:

إما فائض: الجانب الدائن (الإيرادات) > الجانب المدين (النفقات).

أو عجز: الجانب الدائن (الإيرادات) < الجانب المدين (النفقات).

يتم تحديد الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال مجموعة من المقاييس، نذكر منها¹:

1. الرصيد الكلي لميزان المدفوعات القياسي:

إنّ المقياس الأساسي يتمحور حول الفرق بين إيرادات الدولة ونفقاتها في كل الحسابات التي يتكوّن منها ميزان المدفوعات.

2. التطور في صافي الأصول الأجنبية:

أي تطور أرصدة الذهب والتقدّ الأجنبي على الصّعيد المركزي، فهناك علاقة طردية بين حالة ميزان المدفوعات وأرصدة الدولة من ذهب ونقد أجنبي، فإذا كان الاختلال على شكل فائض في ميزان المدفوعات فهذا ينعكس على أرصدة الدولة من ذهب ونقد أجنبي، ممّا يؤدي إلى ارتفاعها، والعكس صحيح ففي حالة كان الاختلال على شكل عجز في ميزان المدفوعات فإنّه يؤدي إلى انخفاض أرصدة الدولة من ذهب ونقد أجنبي.

¹ حميدي، أيهم (2009): "أثر التطورات النقدية على ميزان المدفوعات في سورية 2000-2006"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ص87.

3. مقياس السيولة الخارجية:

يعتمد هذا المقياس على الاحتياطات الرسمية، إذ يتم تحديد الخلل في ميزان المدفوعات من خلال ملاحظة التغيرات الحاصلة في الاحتياطات الرسمية لدى الدولة في ميزان الاحتياطي الرسمي.

4. مقياس العمليات التلقائية:

يعدُّ من المقاييس الملائمة في تحديد حجم الخلل في ميزان المدفوعات من خلال كافة العمليات العامة والخاصة التي تحدث بشكل تلقائي بهدف تحقيق الربح دون ملاحظة أثرها على وضع ميزان المدفوعات.

ثانياً: أنواع الاختلال:

1. الاختلال المؤقت:

هو اختلال ينتج عن متغيرات اقتصادية قصيرة الأجل لا تتجاوز العام الواحد، مما يتسبب بحدوث عجز أو فائض في ميزان المدفوعات، إذ يزول هذا الاختلال غالباً بزوال المسبب أو باستخدام بعض الحلول المؤقتة، ويندرج تحته الأنواع التالية:

- الاختلال العارض: يكون نتيجة لظرف طارئ غير متوقع (كالحوادث الطبيعية، والحروب، وغيرها)، يؤدي إلى حدوث خلل في اقتصاد الدولة، الأمر الذي ينعكس بدوره على ميزان المدفوعات، ويزول بزوال المسبب.
- الاختلال الموسمي: ينتج عن تقلبات اقتصادية قصيرة الأجل، فتحدث في فترة زيادة الصادرات المرتبطة بالمواسم الزراعية أو المترافقة مع حركة السياحة في الصيف أو السياحة الدينية، حسب المواسم وفي فترة لاحقة زيادة في المستوردات، ويمكن ملاحظة هذا النوع كلما كانت المدة المعتمد عليها لإعداد ميزان المدفوعات قصيرة، ويختفي أثره بشكل تلقائي.
- الاختلال الدوري: يرتبط بالتغيرات الدورية لنمو الناتج المحلي الإجمالي من تباطؤ وانتعاش، التي تؤثر في ميزان المدفوعات لينتج عنها إما عجز أو فائض، وهنا قد يزول الاختلال بزوال الحالة أو باتخاذ إجراءات وتدابير معينة.

- الاختلال الاتجاهي: هو اختلال ناتج عن تغييرات جوهرية في اقتصاد دولة ما، أي الانتقال من مرحلة لمرحلة أخرى، فيحدث الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يختفي حيث يتم التأقلم الداخلي مع هذه التغييرات أو باتخاذ بعض الإجراءات.

- الاختلال النقدي: يرتبط هذا النوع من الاختلال بالمرتبة الأولى بالتضخم المحلي وما ينتج عنه من تغيير في العرض النقدي وتغيير في سعر الصرف، ومن ثم في الأسعار بين الداخل والخارج ولمعالجة هذا الاختلال هنا لا بد من تدخل السلطة النقدية.

2. الاختلال الهيكلي أو الدائم:

وهو اختلال ناتج عن متغيرات اقتصادية طويلة الأجل أو تغييرات أساسية في الاقتصاد، تؤثر في ميزان المدفوعات فتجعله بحالة عجز أو فائض، تكون مدته أكثر من عام، وهنا يجب على الدولة اتخاذ إجراءات وتدابير متقدمة وفعالة للتخلص من هذا الاختلال على المدى الطويل.

المطلب الثاني: السياسات المتبعة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

أولاً: المنهج التقليدي لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات (الأساسي):

أولاً: المعالجة عن طريق آلية السوق:

ترتبط هذه الطريقة بمختلف المراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي، وهي على ثلاثة أشكال¹:

1. التصحيح عن طريق آلية الأسعار (التصور الكلاسيكي):

ظهرت فعالية هذه الطريقة بفترة قاعدة الذهب، إذ كانت الفكرة السائدة هي أن النظام الاقتصادي يتكيف مع الضغوط التي يمارسها عليه الاختلال في ميزان المدفوعات بطريقة يسترد معها التوازن تلقائياً مع الأخذ بعين الاعتبار الافتراضات التالية:

- الأجور والأسعار مرنة صعوداً وهبوطاً.

- عوامل الإنتاج قابلة للتنقل محلياً.

- مستويات الإنتاج والاستخدام ثابتة.

ففي ظل قاعدة الذهب إذا حدث عجز في ميزان المدفوعات متمثل بتدفق الذهب إلى خارج الدولة فإن ذلك سيسبب انخفاضاً في الكتلة النقدية، مما ينتج عنه انخفاض بنفس النسبة في الأسعار،

¹ السيد حسن، موفق (1985): "المشكلات الاقتصادية المعاصرة"، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ص 43-50.

ومن ثمّ في تكلفة الإنتاج، ممّا يجعل أسعار السلع المحليّة تبدو أرخص من السلع الأجنبيّة، فتتنشط الصّادرات وتنكمش المستوردات، وبهذا الشّكل يأخذ العجز بالتّلاشي تدريجياً ليعود ميزان المدفوعات إلى حالة التّوازن*.

2. التّصحيح عن طريق سعر الفائدة (التّصوّر النيوكلاسيكي):

تطوّر التّحليل المبسّط لميكانيكيّة التّوازن التّلقائيّ لميزان المدفوعات على يد النيوكلاسيكيين ليأخذ الاعتبار التّالية:

- تأثير أسعار الفائدة في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل.
- التّشابه بين حركة الذهب والتّغير في أرصدة القطع الأجنبيّ.
- آثار التّغير المضاعف في النّقد الخطي نتيجة لانتشار العمل بنظام الاحتياطيّ الجزئيّ للبنوك التّجاريّة.

فمع الاستخدام المتزايد للائتمان قصير الأجل وانتشار العمل بنظام الاحتياطيّ الجزئيّ للبنوك أصبحت ميكانيكيّة التّوازن التّلقائيّ معقّدة، فعندما يطرأ عجز على ميزان المدفوعات فإنّه يسبّب انخفاضاً في احتياطيّات البنوك التّجاريّة ويقابله انخفاض في احتياطيّات البنك المركزيّ من الذهب والقطع الأجنبيّ، لذا تعمل البنوك التّجاريّة على تقييد منح الائتمان، وبخاصّة قصير الأجل، ويتبع البنك المركزيّ سياسة تقييد عمليّاته بإعادة الخصم عن طريق رفع سعر خصمه، ممّا ينتج عنه ارتفاع في أسعار الفائدة، وهو ما يؤدّي إلى تقييد الائتمان من جهة واجتذاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل من الخارج من جهة أخرى، ممّا يساعد على تغطية العجز في ميزان المدفوعات، ومن ثمّ عودته إلى حالة التّوازن من جديد.

3. التّصحيح عن طريق تغيّرات الدّخل (التّصوّر الكينزي):

طبّق التّصوّر الكينزي على اختلال ميزان المدفوعات فكرة مضاعف التّجارة الخارجيّة، واتّخذ التّغيّرات في الدّخل وسيلة لتصحيح الاختلال بدلاً من التّغيّرات في الأسعار.

ويتلخّص مضمون هذا التّصوّر في أنّ اختلال التّوازن في ميزان المدفوعات سيؤدّي إلى تغيّر في مستوى الإنتاج والاستخدام بصرف النّظر عن تغيّرات الأسعار، فعند حدوث عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما بسبب انخفاض الطّلب الخارجيّ على صادراتها فإنّ مستوى النّشاط

* لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع لأيّ كتاب جامعي يبحث في النقود والمصارف وآلية السياسة النقدية في ظل قاعدة الذهب. الحوراني، أكرم، وحساني، عبد الرزاق (2014): "النقود والمصارف"، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية. عزلان، محمد (2002): "اقتصاديات النقود والمصارف"، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.

الاقتصاديّ الداخليّ سيميل إلى الانخفاض؛ نتيجةً لانخفاض الطلب على منتجات الصناعات التصديرية، الذي ينتشر إلى الصناعات الأخرى بفعل انخفاض الدخل في الصناعات التصديرية، هذه الموجة الانكماشية سينتج عنها انخفاض الطلب على المستوردات، ومن ثمّ يتّجه العجز في ميزان المدفوعات إلى الاختفاء تدريجياً.

وبناءً على ذلك فإنّ التغيّر في الدخل لدى التّصوّر الكينزي يؤدّي الدور نفسه الذي يؤدّيه التّغيّر في الأسعار لدى التّصوّر الكلاسيكي.

وتتجلّى فكرة مضاعف التجارة الخارجية بأنّ العلاقة بين التجارة الخارجية والدخل القوميّ هي علاقة ذات اتّجاهين، فمن ناحية تميل التّغيّرات في الصادرات إلى إحداث تغيّرات في الدخل القوميّ، ومن ناحية أخرى تتضمّن التّغيّرات في الدخل القوميّ تغيّرات في الاتّجاه نفسه في الطلب على المستوردات.

ثانياً: المعالجة عن طريق تدخّل السلطة العامّة:

عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات لدولة ما تتدخّل السلطات العامّة فيها للحدّ من استمراره ولتلافي الآثار السلبية الناتجة عنه، وذلك من خلال اتّباع مجموعة من الإجراءات؛ وهي¹:

- إجراءات داخلية: تتمّ داخل الاقتصاد الوطنيّ، وتشمل:

1. بيع الأسهم والسندات المحليّة للأجانب للحصول على النقد الأجنبيّ في حالة حصول عجز في الميزان.

2. بيع العقارات المحليّة للأجانب للحصول على النقد الأجنبيّ.

3. استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيراد، إضافة إلى تشجيع الصادرات.

4. استخدام الذهب والاحتياطيّات الدوليّة المتاحة لدى الدولة في تصحيح خلل الميزان.

- إجراءات خارجية: تتمّ خارج الاقتصاد الوطنيّ، وتتضمّن:

1. اللّجوء إلى القروض الخارجية.

2. بيع جزء من احتياطيّ الذهب للخارج.

3. بيع الأسهم والسندات التي تملكها الحكومة في المؤسّسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبيّ.

¹ خالد، جميل(2014)، مرجع سبق ذكره، ص177.

ثانياً: المناهج المعاصرة لمعالجة ميزان المدفوعات:

أولاً: منهج المرونات¹:

يرتكز هذا المنهج على رصد الميزان التجاري على اعتبار أن أي خلل في ميزان المدفوعات سببه عدم توازن رصيد الميزان التجاري (الصّادرات والمستوردات من السلع والخدمات)، وعليه يتم إعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال المرونات الجزئية للصّادرات والواردات، أو استخدام سعر الصرف في تكييف ميزان المدفوعات لخفض قيمة العملة، مما يؤثر في أسعار السلع المحلية والأجنبية، إذ يزيد الطلب الأجنبي على السلع والخدمات المحلية لانخفاض تكلفتها مقارنة بالأجنبية.

ووفقاً لمنهج المرونات هناك 3 تأثيرات مباشرة للتغيرات في سعر الصرف على حالة الميزان التجاري:

- أثر الحجم: يقصد به الأثر التنافسي الإيجابي لخفض سعر صرف العملة المحلية، أي زيادة حجم الصّادرات وانخفاض حجم المستوردات، ممّا ينتج عنه تحسّن واضح في حساب الميزان التجاري.
- أثر السعر: يقصد به الأثر السلبي لخفض سعر صرف العملة المحلية، أي انخفاض قيمة الصّادرات مقابل ارتفاع قيمة المستوردات، ممّا يؤدي لتراجع في حساب الميزان التجاري.
- الأثر الصافي: يعتمد الأثر الصافي لتغير سعر الصرف في حالة الميزان التجاري على أي الأثرين السابق ذكرهما هو الأكثر هيمنة.

ثانياً: منهج الاستيعاب:

رأى بعض الاقتصاديين أن مشاكل ميزان المدفوعات تنشأ بسبب عدم التوازن بين الدخل المحلي والتنفقات، لذا لا بدّ من تحليلها في سياق أوسع من منهج المرونات.

ويرتكز منهج الاستيعاب على حقيقة مفادها أن اختلافات حساب العمليات الجارية يمكن تفسيرها بأنها الفرق بين الناتج المحلي والإنفاق المحلي الكلي (الاستيعاب)، لذلك فإن فهم الكيفية التي يؤثر بها تخفيض سعر الصرف في كل من الدخل والاستيعاب أمر أساسي بالنسبة إلى منهج الاستيعاب، فخفض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الدخل المحلي بالنسبة إلى الإنفاق المحلي، ممّا يحسّن من حساب العمليات

¹ Statistics Department International Monetary Fund (2000), "Training in the Use of Balance of Payments Statistics", Thirteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics Washington, D.C, p3-4.

الجارية، وبالمقابل تخفيض العمليّة قد يثير الإنفاق المحليّ بالنسبة إلى الدّخل، ممّا يؤدّي إلى تدهور حساب العمليّات الجارية¹.

ثالثاً: المنهج النقديّ*:

من وجهة نظر المنهج النقديّ فإنّ ميزان المدفوعات هو عبارة عن ظاهرة نقدية لوجود علاقة مباشرة بالسوق النقديّ، وبناءً على ذلك يرتبط اختلال ميزان المدفوعات باختلال سوق النقد، فاختلال سوق النقد (اختلال التوازن بين العرض والطلب على النقد) سيؤدّي إلى اختلال سوق السلع والخدمات، ممّا ينتج عنه اختلال في ميزان المدفوعات، إذ إنّ الزيادة في العرض النقديّ ستؤدّي إلى زيادة الإنفاق، ومن ثمّ تزايد الطلب المحليّ على السلع والخدمات الأجنبية، ممّا يؤدّي إلى تغيير سالب في رصيد الاحتياطيّ الرسميّ من العملات الأجنبية، ومن ثمّ حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والعكس صحيح ففي حال انخفاض العرض النقديّ (الرغبة بالاحتفاظ بالنقد كحافظ للقيمة) سينخفض الإنفاق، ومن ثمّ ينخفض الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، ممّا يؤدّي إلى تغيير موجب في رصيد الاحتياطيّ الرسميّ من العملات الأجنبية، ومن ثمّ حدوث فائض في ميزان المدفوعات².

وعلى ذلك يستخدم المنهج النقديّ عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات على الشكل التالي:

- في حال حدوث عجز في ميزان المدفوعات سيقوم المصرف المركزيّ بتقليص كمية النقد المعروض، ممّا يؤدّي إلى اختلال السوق النقديّ؛ لكون المعروض من النقد لا يلبي الطلب عليه، ممّا يخفض الإنفاق المحليّ على السلع والخدمات الأجنبية، ومن ثمّ انخفاض الواردات مقابل زيادة الصادرات إعادة ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن.

- وفي حال حدوث فائض في ميزان المدفوعات فإنّ المصرف المركزيّ سيّجّه إلى زيادة العرض النقديّ لتصبح كمية المعروض من النقد تفوق حجم الطلب عليه، ومن ثمّ يحدث اختلال في سوق النقد فيزداد الإنفاق المحليّ على السلع والخدمات الأجنبية، ممّا يزيد من الواردات الأمر الذي يؤدّي إلى إعادة توازن ميزان المدفوعات.

¹ Statistics Department International Monetary Fund, ibid,P6-4.

* لمزيد من التفاصيل حول النقد والسياسة النقدية انظر لـ حساني، عبد الرزاق (2002): "النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي - واقع السياسة النقدية وأفاقها في سورية"، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

² Oladipupo, and Onotaniyohuwo. (2011): "Impact of Exchange Rate on Balance of Payment in Nigeria", African Research Review, An International Multidisciplinary Journal, Ethiopia, Vol. 5 (4), P80.

وبذلك تكون السّياسة التّقديّة بشكل أساسيّ هي من يتحكّم بتصحيح وضع الاختلال في ميزان المدفوعات.

وبناءً على ما تقدّم يمكن التّأكيد أنّه لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات لا بدّ من معالجة الأسباب المؤدّية إلى الاختلال، فبمجرّد أن تتمكّن الدّولة من معرفة هذه الأسباب ومعالجتها وضبطها ستمكّن من التّحكّم بالاختلال، لكنّ العائق الأكبر أمام أيّ دولة هو إيجاد السّبل والوسائل الملائمة التي تناسب سياساتها واستراتيجياتها لإعادة ميزان المدفوعات إلى وضعه الطّبيعيّ.

خاتمة الفصل:

ممّا سبق يتبيّن أنّ لميزان المدفوعات أهمّيّة بالغة لدى الدّول كافّة، إذ يعدّ من أهمّ المؤشّرات الاقتصاديّة، ويسهم في تقييم الحالة الاقتصاديّة للدّولة، بالإضافة إلى كونه يشكّل أداة مهمّة تساعد السّلطات العامّة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصاديّة الخارجيّة للبلاد بسبب هيكله الجامع، لذا تعمل الدّول جاهدة لتحقيق فائض فيه، الأمر الذي ينعكس إيجاباً عليها وعلى حالتها الاقتصاديّة.

الفصل الثالث

تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات
في دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة:

دائماً ما تسعى الدول النامية إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكونه يعد من أفضل مصادر التمويل الدولي، ولدوره في إنعاش الاقتصاد المحلي وزيادة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى المزايا العديدة التي يقدمها للدول المضيفة، والتي قد ينعكس أثرها على ميزان مدفوعات هذه الدول.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أهم الدول النامية ودول العالم في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر وتصديره في آن واحد، إذ عملت على مدار سنوات على تعزيز ثقة المستثمرين والزائرين في تأسيس أعمالهم، معتمدةً بذلك على توفير مناخ استثماري متطور ومتجدد، بالإضافة إلى تقديمها العديد من الحوافز التي تلبي متطلبات المستثمر الأجنبي، وبناءً على ذلك تعد دولة الإمارات منافساً قوياً ومثالاً يحتذى به كأفضل الدول النامية المستقطبة والمصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وسيتناول هذا الفصل عرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحليل أوضاع ميزان مدفوعاتها، بالإضافة إلى تحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الإماراتي.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر (جداول)

أولاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة:

1. التدفقات الواردة:

احتلت دولة الإمارات حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المرتبة الثالثة والثلاثون عالمياً في العام 2015، من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تصدرت المركز الأول عربياً، ويعود ذلك لمجموعة من المزايا التي تتمتع بها الإمارات، أبرزها البنى التحتية القوية والمتطورة، والاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، والقرارات والتشريعات المتجددة والمشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح الاقتصادي، وتوفر التكنولوجيا المتطورة، وتطوير اليد العاملة بشكل دوري وتبني الخبرات، وغيرها.

وبيّن الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدولة الإمارات خلال الفترة (2000 - 2015):

جدول رقم (5): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدولة الإمارات

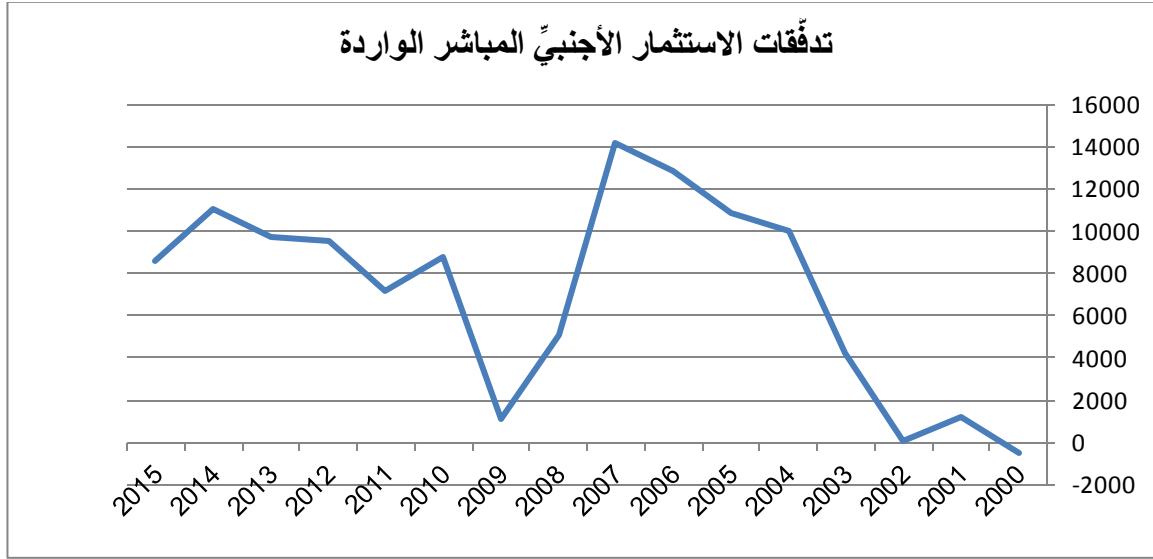
مليار دولار

البيان	التدفقات الواردة
2000	506-
2001	1,184
2002	95
2003	4,256
2004	10,004
2005	10,900
2006	12,806
2007	14,187
2008	5,063
2009	1,134
2010	8,797
2011	7,152
2012	9,567
2013	9,765
2014	11,072
2015	8,551

*المصدر: UNCTAD 2019، World investment data.

ويمكن تمثيلها على الشكل التالي:

الشكل رقم (4)



*المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الجدول رقم (5).

نجد تفاوتاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حيث كان أدنى مستوى لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العام 2000، إذ بلغت قيمتها /506/ مليار دولار تزايدت على نحو مستمر حتى عام 2007 محققة /14,1/ مليار دولار، ومن ثم تراجعت في عامي 2008 و2009 لتبلغ قيمتها /1,1/ مليار دولار لتعاود ارتفاعها من جديد، محققة في العام 2015 حوالي /8,5/ مليار دولار.

2. التدفقات الصّادرة:

احتلت دولة الإمارات المرتبة الثانية والعشرون عالمياً والأولى عربياً في العام 2015، من حيث قدرتها على تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتميز استثمارات الإمارات بأنها (استثمارات مؤثرة) أي داعمة لاقتصاديات الدول المضيفة، وخاصة الفقيرة منها إذ استهدفت استثمارات الإمارات في الخارج حلّ العديد من المشاكل الحياتية، إذ قامت ببناء المستشفيات ودور العبادة والمشاريع السكنية، وإذ عكست مسؤوليتها الاجتماعية في تحسّن مستويات المعيشة.

وبيّن الجدول التالي تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر الصّادرة لدولة الإمارات خلال الفترة (2000 - 2015):

جدول رقم (6): تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر الصّادرة لدولة الإمارات

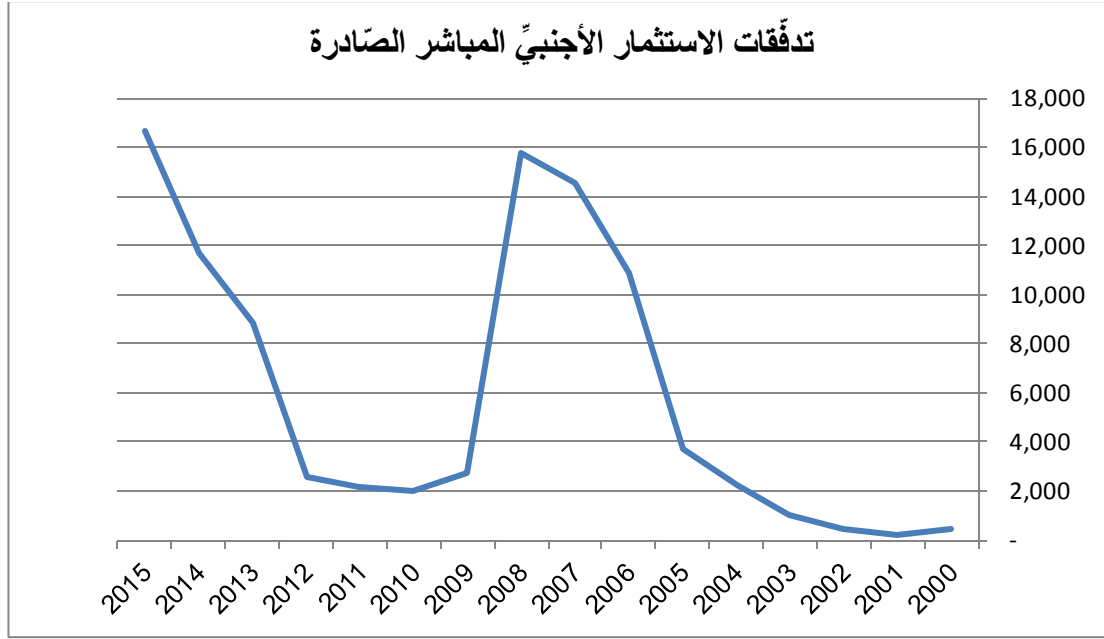
مليار دولار

البيان	التدفقات الصّادرة
2000	424
2001	214
2002	441
2003	991
2004	2,208
2005	3,750
2006	10,892
2007	14,568
2008	15,820
2009	2,723
2010	2,015
2011	2,178
2012	2,536
2013	8,828
2014	11,736
2015	16,692

*المصدر: World investment data, UNCTAD 2019.

ويمكن تمثيلها على الشّكل التالي:

الشكل رقم (5)



*المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الجدول رقم (6).

يلاحظ من الشكل السابق ارتفاع متتابع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من عام 2001 حتى عام 2008 محققة /15,8/ مليار دولار لتتخفص التدفقات الصادرة في عامي 2009 و2010 مسجلة /2/ مليار دولار، لتعاود ارتفاعها من جديد، إذ بلغت قيمتها /16,6/ مليار دولار في عام 2015.

ثانياً: الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر:

أ. الرصيد التراكمي الوارد:

يقصد به إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدولة ما منذ بدايتها حتى آخر فترة احتسبت فيها وللرصيد التراكمي الوارد للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

والجدول التالي يبين ترتيب دولة الإمارات من بين أفضل 10 دول عربيّة من ناحية الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عام 2015.

جدول رقم (7): أفضل 10 دول عربية من ناحية الرصيد التراكمي
للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عام 2015

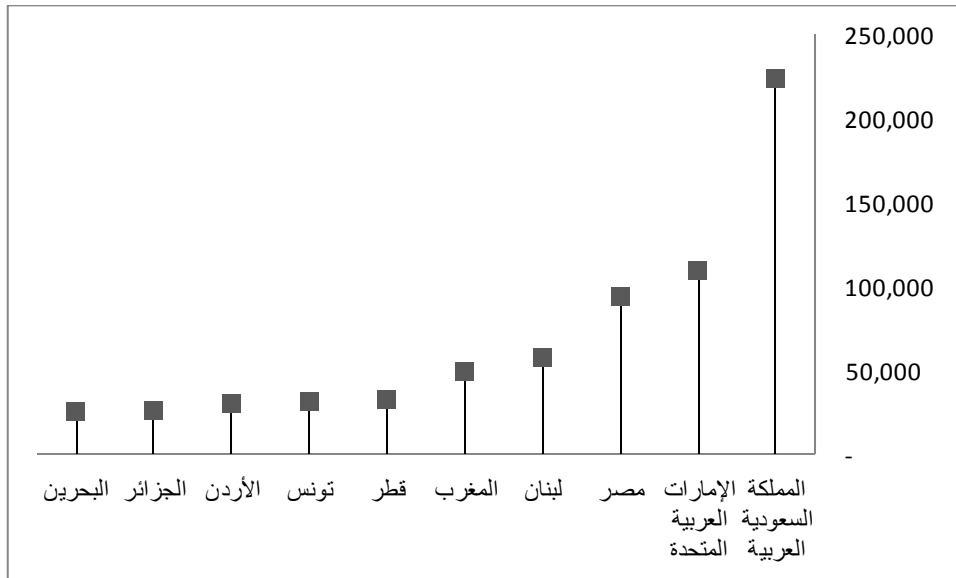
مليار دولار

الدولة	المبلغ
المملكة السعودية العربية	224,050
الإمارات العربية المتحدة	109,975
مصر	94,307
لبنان	58,216
المغرب	49,671
قطر	33,169
تونس	31,772
الأردن	30,629
الجزائر	26,227
البحرين	25,812

*المصدر: World investment data, UNCTAD 2019.

ويمكن تمثيلها على الشكل التالي:

الشكل رقم (6): أفضل 10 دول عربية من ناحية الرصيد التراكمي للاستثمار
الأجنبي المباشر الوارد في عام 2015



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الجدول رقم (7).

من الشكل أعلاه يتبين أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الثانية عربياً في العام 2015 محققة رصيماً تراكمياً بقيمة /109.9/ مليار دولار، بعد أن احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى برصيد تراكمي قدره /224/ مليار دولار.

ويوضّح الجدول أدناه تطوّرات الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من عام 2000 حتّى عام 2015.

جدول رقم (8): تطورات الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات

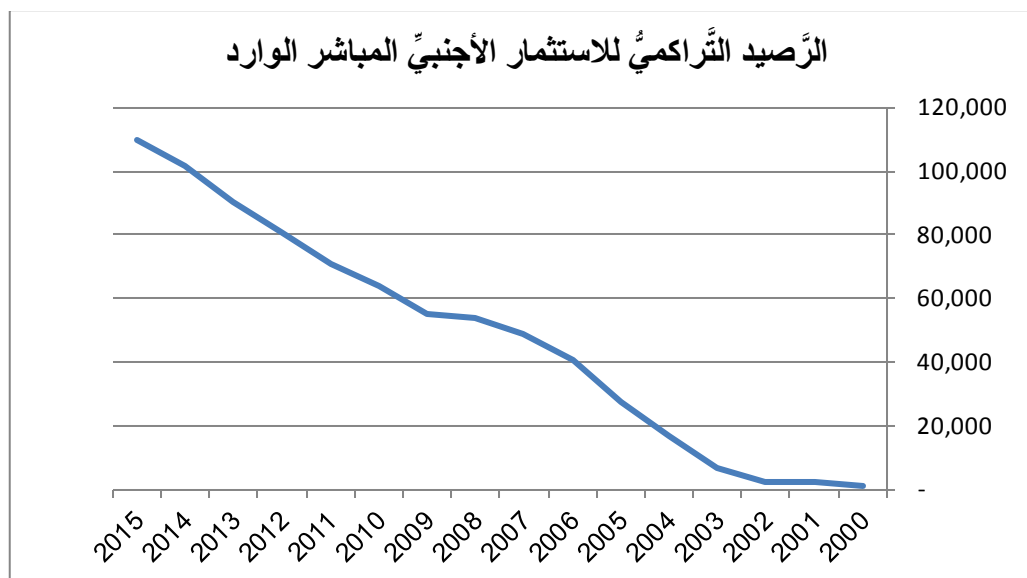
مليار دولار

البيان	الرصيد التراكمي الوارد
2000	1,069
2001	2,253
2002	2,348
2003	6,604
2004	16,608
2005	27,508
2006	40,314
2007	48,875
2008	53,938
2009	55,072
2010	63,869
2011	71,021
2012	80,588
2013	90,352
2014	101,424
2015	109,975

*المصدر: World investment data, UNCTAD 2019.

ويمكن تمثيلها على الشكل التالي:

الشكل رقم (7):



*المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الجدول رقم (8).

يلاحظ تزايد الرصيد التراكمي الوارد بشكل متسارع، إذ بلغت قيمته عام 2000 حوالي 10/ مليار دولار، بينما سجّل 109.9/ مليار دولار في العام 2015.

ويوضّح الجدول التالي أهمّ الدول المستثمرة في دولة الإمارات من عام 2003 حتّى عام 2015:

جدول رقم (9): أهمُّ الدُّول المستثمرة في دولة الإمارات

الدَّولة	قيمة الاستثمارات (بالملايين \$)	النَّسبة من الإجمالي %
الهند	25,065	18
الولايات المتَّحدة	21,121	15
المملكة المتَّحدة	11,720	8
ألمانيا	7,691	5
اليابان	7,373	5
الكويت	7,039	5
كوريا الجنوبيَّة	6,480	5
فرنسا	6,051	4
أستراليا	4,602	3
سنغافورة	4,545	3
أخرى	40,575	29
الإجمالي	142,262	100

*المصدر: المؤسَّسة العربيَّة لضمان الاستثمار وائتمان الصَّادرات (2015)، ص12.

يتبيَّن من الجدول السَّابق أنَّ الهند تحتلُّ المركز الأوَّل بوصفها أكبر الدُّول المستثمرة في دولة الإمارات بقيمة /25/ مليار دولار بنسبة 18% من إجماليِّ الاستثمارات، تليها الولايات المتَّحدة في المرتبة الثَّانية، إذ تبلغ قيمة استثماراتها /21.1/ مليار دولار بنسبة 15% من إجماليِّ الاستثمارات، بينما تحتلُّ المملكة المتَّحدة المرتبة الثَّالثة بقيمة استثمارات تقارب /11.7/ مليار دولار بنسبة 8% من إجماليِّ الاستثمارات، حيث تقدَّر القيمة الإجماليَّة للدُّول الـ 10 الأكثر استثماراً في دولة الإمارات بحوالي /101.6/ مليار دولار، بنسبة 71% من إجماليِّ الاستثمارات، وما يقارب /142.2/ مليار دولار للدُّول الأخرى بنسبة 29% من إجماليِّ الاستثمارات.

وتوزَّعت الاستثمارات من عام 2003 حتَّى عام 2015 على مجالات عديدة، أهمُّها قطاعات العقارات والفنادق والسَّياحة، كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (10): أهم الاستثمارات الواردة إلى دولة الإمارات

مجالات الاستثمار	قيمة الاستثمارات (مليون \$)
العقارات	32,284
الفنادق والسّياحة	21,591
الفحم النّفط والغاز الطّبيعيّ	18,055
الخدمات الماليّة	8,925
خدمات الأعمال	6,378
المواد الكيميائيّة	6,371
الاتّصالات	5,309
التّرفيه	4,570
المعادن	3,967
منتجات استهلاكيّة	3,925
أخرى	30,887
الإجمالي	142,262

*المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصّادرات (2015)، ص12.

تتّجه الدّول إلى الاستثمار في دولة الإمارات في العديد من المجالات، يعدّ أبرزها الاستثمار في مجال العقارات في المرتبة الأولى نظراً لما يشهده هذا المجال من ازدهار واسع وكبير حيث تبلغ قيمة الاستثمارات الموجهة إليه حوالي /32.2/ مليار دولار، يليه في المرتبة الثّانية الاستثمار في مجال الفنادق والسّياحة، إذ تعدّ دولة الإمارات واحدة من الوجهات السّياحيّة الأكثر نمواً في العالم لتبلغ قيمة الاستثمارات الموجهة إليه حوالي /21.5/ مليار دولار، وفي المرتبة الثّالثة الاستثمار في مجال الفحم النّفط والغاز الطّبيعيّ لكونها دولة نفطيّة حيث بلغت قيمة الاستثمارات الموجهة إليه حوالي /18/ مليار دولار، ليأتي بعدهم الاستثمار في مجالات الخدمات الماليّة، وخدمات الأعمال، والمواد الكيميائيّة، والاتّصالات، والتّرفيه، والمعادن، والمنتجات الاستهلاكيّة، وغيرها إذ تبلغ قيمة الاستثمارات الموجهة إليهم حوالي /70.3/ مليار دولار.

ب. الرّصيد التّراكمي الصّادر:

يقصد به إجمالي تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر الصّادرة لدولة ما منذ بدايتها حتّى آخر فترة احتسبت بها، والجدول التّالي يبيّن ترتيب دولة الإمارات عربياً من ناحية الرّصيد التّراكمي للاستثمار الأجنبيّ المباشر الصّادر في عام 2015.

جدول رقم (11): أفضل 10 دول عربيّة من ناحية الرّصيد التّراكمي للاستثمار الأجنبيّ المباشر الصّادر في عام 2015

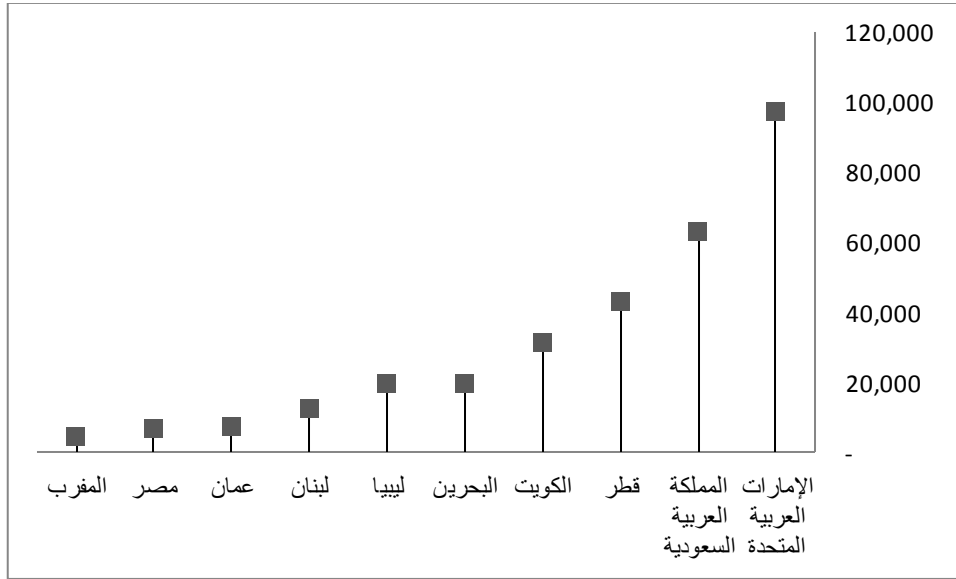
مليار دولار

الدولة	المبلغ
الإمارات العربية المتحدة	97,530
المملكة العربية السعودية	63,121
قطر	43,287
الكويت	31,559
البحرين	19,884
ليبيا	19,733
لبنان	12,675
عمان	7,529
مصر	7,020
المغرب	4,645

*المصدر: World investment data, UNCTAD 2019.

ويمكن تمثيلها على الشّكل التّالي:

الشكل رقم (8): أفضل 10 دول عربية من ناحية الرصيد التراكمي للاستثمار
الأجنبي المباشر الصادر في عام 2015



*المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الجدول رقم (9).

يتبين أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الأولى عربياً في العام 2015 محققة رسيداً تراكمياً بقيمة 97.5/ مليار دولار، ويبيّن الجدول أدناه تطوّرات الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دولة الإمارات العربية المتحدة من عام 2000 حتّى عام 2015.

جدول رقم (12): تطوّرات الرّصيد التّراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الصّادر

من دولة الإمارات

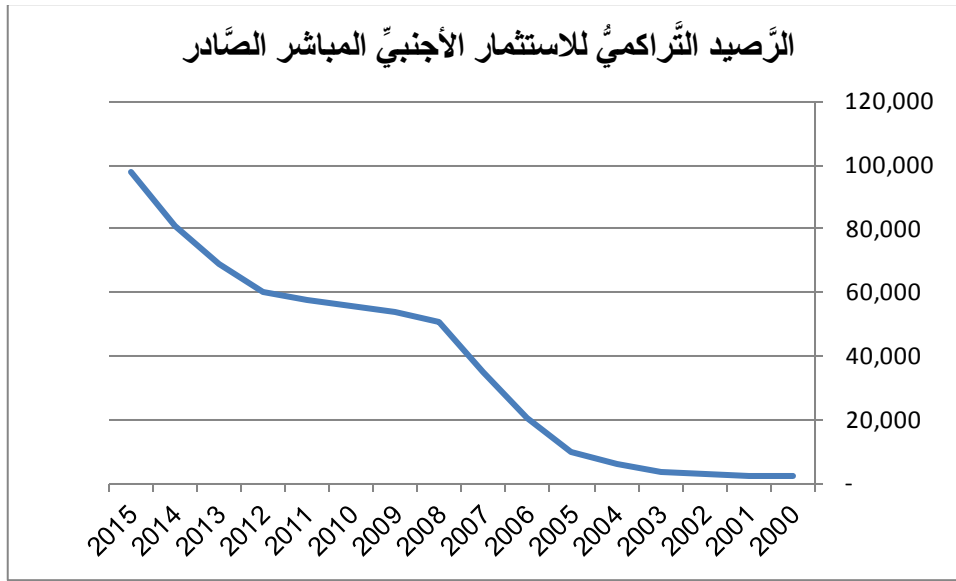
مليار دولار

البيان	الرّصيد التّراكمي الصّادر
2000	1,938
2001	2,152
2002	2,593
2003	3,584
2004	5,792
2005	9,542
2006	20,434
2007	35,002
2008	50,822
2009	53,545
2010	55,560
2011	57,738
2012	60,274
2013	69,102
2014	80,838
2015	97,530

*المصدر: World investment data, UNCTAD 2019.

ويمكن تمثيلها على الشّكل التّالي:

الشكل رقم (9):



*المصدر: World investment data, UNCTAD 2019

يلاحظ من الشكل السابق تزايد منحنى الرصيد التراكمي الصادر خاصةً من عام 2005 إذ بلغت قيمته حوالي /9.5/ مليار دولار، لتصل في عام 2015 إلى حوالي /97.5/ مليار دولار. وبيّن الجدول أدناه أهمّ الدول العربية التي توجّه دولة الإمارات استثمارات إليها من عام 2003 حتى عام 2015:

جدول رقم (13): أهمُّ الدُّول العربيَّة التي توجَّه دولة الإمارات استثمارات إليها

الدَّولة	قيمة الاستثمارات (بالملايين \$)	النَّسبة من الإجمالي %
مصر	32,378	11
الهند	29,692	10
العراق	29,135	10
الأردن	15,447	5
الجزائر	15,280	5
تونس	14,839	5
المملكة السُّعُودِيَّة	13,489	5
المملكة المتَّحدة	12,658	4
المغرب	11,693	4
سوريا	9,275	3
أخرى	113,479	38
الإجمالي	297,365	100

*المصدر: المؤسسة العربيَّة لضمان الاستثمار وإئتمان الصَّادرات (2015)، ص12.

يُتَّضح من الجدول السَّابق أنَّ مصر تحتلُّ المرتبة الأولى كأكبر وجهة مستقبلية للاستثمارات الإماراتيَّة، إذ تبلغ قيمة هذه الاستثمارات /32.3/ مليار دولار، وتليها الهند في المرتبة الثَّانية من حيث الاستثمارات الموجَّهة والبالغة قيمتها حوالي /29.6/ مليار دولار، وفي المرتبة الثَّالثة تأتي العراق إذ تبلغ قيمة الاستثمارات الموجَّهة إليها حوالي /29.1/ مليار دولار، لتتوالى كلُّ من الأردن، والجزائر، وتونس، والمملكة السُّعُودِيَّة، والمملكة المتَّحدة، والمغرب، وسوريا باستثمارات موجَّهة بالغة قيمتها /92.1/ مليار دولار، علماً أنَّ غالبيَّة الاستثمارات الموجَّهة إلى الخارج تستهدف البنى التحتيَّة بالإضافة إلى قطاعي الزراعة والصَّناعة.

ثالثاً: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة:

قامت دولة الإمارات بتشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال اتباع العديد من المحفزات، نذكر منها:

1. الاستقرار السياسي والاقتصادي: تشهد دولة الإمارات استقراراً قوياً نظيره في المنطقة، إذ تمتاز بالمحافظة على الأمان والاستقرار الداخلي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، مما يزيد من قدرتها على استقطاب وجذب المستثمر الأجنبي.
2. البنية التحتية الحديثة والمتطورة: عمدت دولة الإمارات إلى النهوض بتطوير البنية التحتية فيها من طرقات، وجسور، ومطارات، ومدارس، ومستشفيات، واتصالات، وغيرها، مما جعلها توفر أساسيات ومتطلبات البدء بأي مشروع بالنسبة إلى المستثمر المحلي والخارجي.
3. حزمة التشريعات العصرية: أبرزها القانون الاتحادي رقم 19 الذي يعد نموذجاً متكاملًا، إذ يسمح للمستثمر الأجنبي بتملك حصص تصل لـ 100% في مشاريع تخص 122 نشاطاً اقتصادياً (تخص قطاعات زراعية وخدمية وصناعية)، الأمر الذي يعكس درجة انفتاح مرتفعة جداً على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يساهم في تطوير وتحسين مجموعة مختارة من الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية بالنسبة إلى الدولة، ويدعم حرية انتقال الأموال، ومن ثم يزيد من إقبال المستثمرين الأجانب وتوطين الاستثمارات.
4. توفر عناصر الإفصاح والشفافية والمساءلة: إذ تعمل دولة الإمارات على نشر تقارير وبيانات دورية تعكس واقعها الاقتصادي بشفافية، مما يتيح للمستثمر الأجنبي دراسة مشاريعه جيداً قبل الشروع بتنفيذها، بالإضافة إلى نظامها القانوني الذي يضمن المحافظة على حقوق وممتلكات كل من المواطنين والمقيمين.
5. الموقع الجغرافي المتميز: تتميز دولة الإمارات بموقع جغرافي استراتيجي جعلها دولة قائمة بين مراكز الأعمال في آسيا وإفريقيا وأوروبا، بالإضافة إلى كونها محوراً اقتصادياً في منطقة الشرق الأوسط.

6. توفر المناطق الصناعية والحرّة التي تعدّ من أهمّ نقاط القوّة للاقتصاد الإماراتي، إذ تتوفر فيها مجموعة من المزايا منها الإعفاء الضريبيّ على الدّخل بنسبة 100%، وعدم وجود أيّ قيود على التّبادل التجاريّ، بالإضافة إلى سهولة الحصول على التّمويل من البنوك الدّوليّة¹.

7. ارتفاع القدرة الشرائيّة للفرد: تعدّ دولة الإمارات من أعلى دول العالم فيما يخصّ دخل الفرد، ومن ثمّ فإنّ القدرة الشرائيّة لكلّ من المواطنين والمقيمين فيها مرتفعة، ممّا يجعلها سوقاً مشجّعة لتصرف المنتجات والخدمات.

كلّ تلك المحفّزات وغيرها ستعمل على مضاعفة حجم تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة على المدى القريب، ممّا يزيد في ترسيخ مكانة الإمارات بوصفها واجهة مفضّلة للاستثمار على الصّعيد العالميّ، ومن ثمّ يعزّز من ازدهارها على كافّة الأصعدة.

¹ www.mofiac.gov.ae.

المبحث الثاني: أوضاع ميزان المدفوعات

تأتي أهميّة ميزان المدفوعات في دولة الإمارات من عدّة اعتبارات، أبرزها ارتباط السياسة الماليّة لدولة الإمارات بشكل مباشر بالتطوّرات الحاصلة في ميزان المدفوعات، إذ يوضح حجم التّعاملات الماليّة التي تنعكس على السياسة الماليّة للدولة، بالإضافة إلى اعتماد دولة الإمارات على سياسة الانفتاح الاقتصاديّ، ومن ثمّ فهي بحاجة إلى تقييم آثار هذه السياسة التي لا يمكن رصدها إلّا من خلال البيانات التي يوفرّها ميزان المدفوعات.

وبناءً على ما تقدّم يمكن استعراض البنود الرّئيسية لميزان المدفوعات الإماراتي:

1. ميزان الحساب الجاري: ويتكوّن من الميزان التجاريّ الذي يتضمّن الصّادر والوارد من النّفط والسّلع، وحساب صافي الخدمات من نقل وسفر وخدمات حكوميّة وخدمات البناء والمعلومات والاتّصالات والتكنولوجيا، بالإضافة إلى حساب صافي دخل الاستثمار النّاتج عن النّظام المصرفيّ والقطاع الخاصّ غير المصرفيّ ومؤسسات القطاع العامّ وشركات البترول الأجنبيّة في الدّول وغيرها.

2. ميزان الحساب الماليّ والرّأسماليّ: يتألّف من الاستثمار الأجنبيّ المباشر الدّاخِل والخارج والاستثمار في المحافظ والاستثمار في البنوك والاستثمار في الأوراق الماليّة، بالإضافة إلى مؤسسات القطاع العامّ.

3. حساب الخطأ والسّهو.

وفيما يلي تطوّر البنود الرّئيسية لميزان المدفوعات الإماراتي خلال الفترة 2000 - 2015:

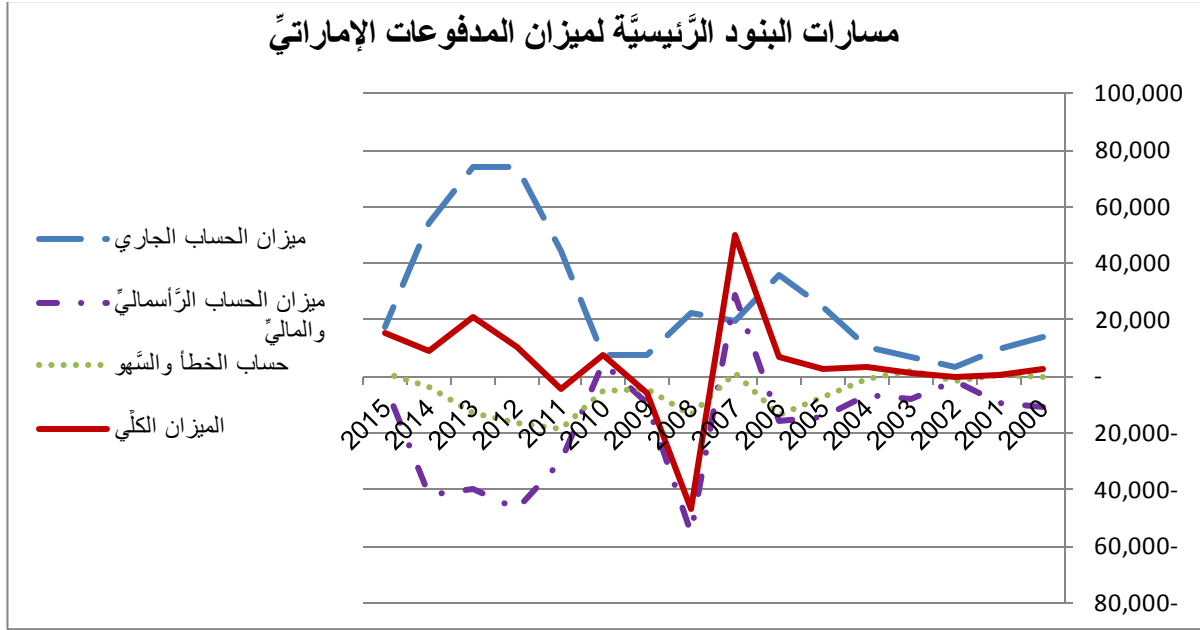
الجدول رقم (14): تطوّر البنود الرئيسيّة لميزان المدفوعات الإماراتي

البيان	ميزان الحساب الجاري	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي	حساب الخطأ والسّهو	الميزان الكلي
2000	13,752	10,917-	-	2,835
2001	9,591	9,465-	360	486
2002	3,014	1,498-	1,930-	414-
2003	7,154	7,760-	1,897	1,291
2004	10,654	6,500-	661-	3,494
2005	24,370	14,671-	7,110-	2,590
2006	36,046	16,063-	13,479-	6,505
2007	19,641	28,705	1,547	49,892
2008	22,278	55,292-	13,821-	46,835-
2009	7,849	9,689-	4,292-	6,132-
2010	7,241	5,026	4,934-	7,333
2011	44,330	30,252-	18,598-	4,520-
2012	73,976	46,726-	16,826-	10,424
2013	74,132	40,163-	12,812-	21,156
2014	54,465	41,716-	3,663-	9,087
2015	17,551	3,213-	973	15,311

*المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات صندوق النقد العربي الموحد.

ويمكن تمثيل الجدول بالشكل أدناه:

الشكل رقم (10):



*المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الجدول رقم (8).

يبين الشكل رقم (10) تعاكساً واضحاً بين مساري ميزان الحساب الجاري وميزان الحساب الرأسمالي والمالي خلال الفترة المحددة، إذ يلاحظ بقاء ميزان الحساب الجاري في حالة فائض تفاوتت بين 3 و 74.1/ مليار دولار، نتيجة تطور أسعار النفط وتحسن النشاط الاقتصادي، بينما غلبت حالة العجز على ميزان الحساب الرأسمالي والمالي، إذ تفاوتت قيمته بين -55.2 و -1.4/ مليار دولار، نتيجة زيادة استثمارات البنوك في الخارج بالإضافة لزيادة التدفقات المالية إلى الخارج من قبل مؤسسات القطاعين العام والخاص من غير البنوك، باستثناء عامي 2007 و 2010 حيث حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي فائضاً بلغ أقصاه 28.7/ مليار دولار في عام 2007، نتيجة الأموال المتقلّبة التي دخلت إلى دولة الإمارات، كل ما سبق أدى لعدم استقرار في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الذي تفاوتت قيمته بين -7.1 و 21.1/ مليار دولار.

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

مقدمة:

يعتمد البحث على الأسلوب الاستدلالي من خلال عينة مؤلفة من المتغيرين تمثل سلسلة زمنية مزدوجة من عام 2000 حتى عام 2015، عن بيانات صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصّادرة (الذي يمثل المتغير المستقل) وبيانات عن الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الإماراتي (الذي يمثل المتغير التابع).

أولاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الأساسية التالية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات لدولة الإمارات، أما الفرضية البديلة فتقول بمعنوية هذا الأثر الإحصائية.

ومن خلال فرضية البحث وفي ضوء البيانات المتاحة (سلسلة من 16 قيمة) فإن النموذج الإحصائي الأنسب لتحليل هذه الفرضية هو نموذج الانحدار البسيط، ويعتمد نموذج الانحدار على عدد من الافتراضات، أهمها :

1 - وجود علاقة معنوية بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصّادرة والواردة والرصيد الكلي لميزان المدفوعات.

2 - أن يتبع الرصيد الكلي لميزان المدفوعات التوزيع الطبيعي.

3 - ألا تظهر الأخطاء العشوائية مشكلة ارتباط ذاتي مرتفع.

4 - عدم وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة (وهذا البند يختص نماذج الانحدار المتعدد، فلن يتطرق له البحث).

ثانياً: الإحصاءات الوصفية:

يظهر الجدول التالي توصيفاً لعينة البحث من خلال بعض المؤشرات الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الدنيا والعليا إضافة إلى المدى:

الجدول رقم (15) الإحصاءات الوصفية.

Statistics		
الرصيد الكلي لميزان المدفوعات	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة	
16	16	Valid
0	0	Missing
4531.4375	13127.5000	Mean
18992.22622	9413.10292	Std. Deviation
360704656.663	88606506.667	Variance
96727.00	28837.00	Range
-46835.00	-83.00	Minimum
49892.00	28754.00	Maximum
72503.00	210040.00	Sum

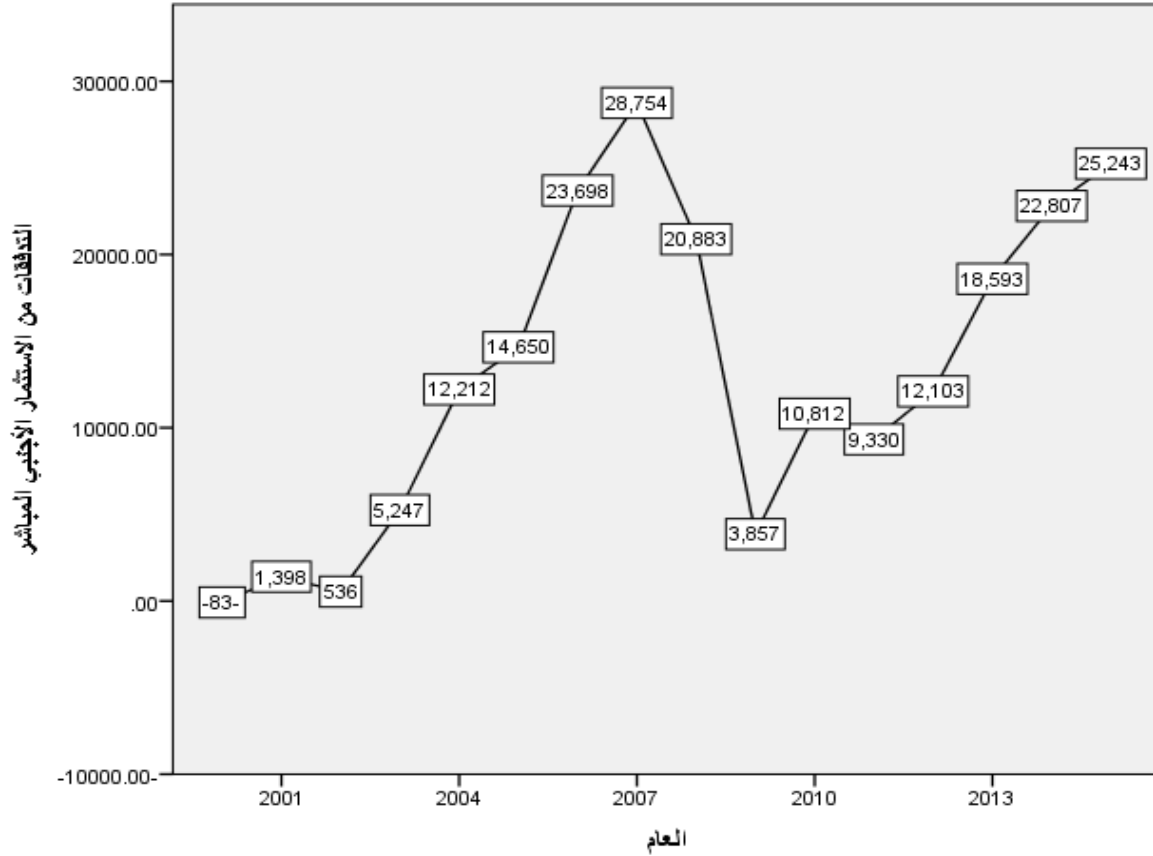
*المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام SPSS.

يظهر الجدول السابق أنّ متوسط قيمة صافي تدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد قد بلغت (13127.5 خلال فترة الدراسة) بانحراف معياري بلغ (9413)، وهو يعتبر انحرافاً كبيراً بالنسبة إلى متوسط التدفق، ممّا يدلّ على عدم استقرار في التدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر، ويثبت ذلك المدى الكبير في هذه السلسلة البالغ (28837)، إذ بلغت القيمة الدنيا (-83) سجّلت في عام 2000 في حين كانت أعلى قيمة في عام 2007 وبلغت (28754).

أمّا فيما يخصّ الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فقد كان متوسط قيمه خلال فترة الدراسة (4531.44 تقريباً) بانحراف معياري كبير جداً (18992) ممّا يعني تشتتاً أكبر (عدم تجانس رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة) ويلاحظ ذلك أيضاً من قيمة المدى المرتفع البالغة (96727) إذ كانت أعلى قيمة لهذا الرصيد (49892) سجّلت في عام (2007) أمّا أدنى قيمة فقد كانت (-46835) وسجّلت في عام (2008).

والشَّكلان البيانيَّان التَّالِيان يوضَّحان الاتِّجاه العامَّ لكلِّ من المتغيِّرين:

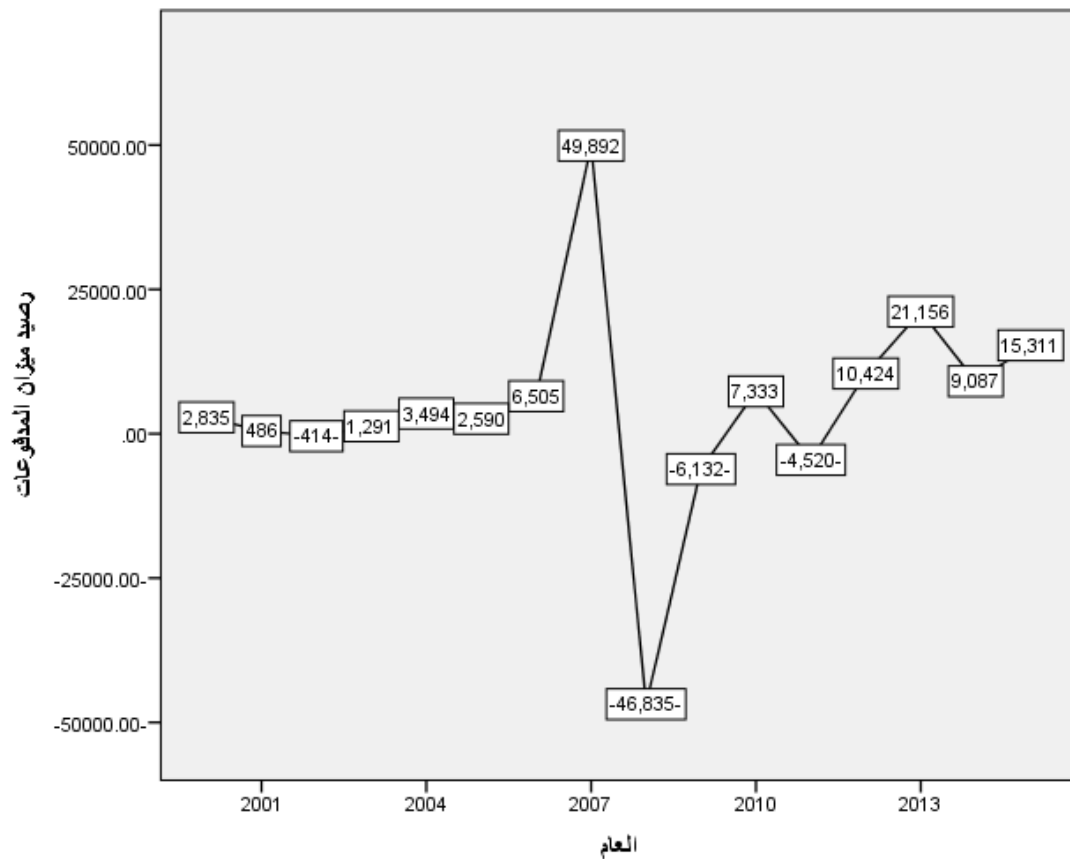
الشَّكل رقم (11) الاتِّجاه العامَّ لسلسلة صافي التَّدفُّقات النَّاتجة عن الاستثمار الأجنبيِّ المباشر.



*المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام SPSS.

يظهر الشَّكل البيانيُّ السَّابِق عدم النَّجاس الواضح في سلسلة صافي التَّدفُّقات النَّقدية من الاستثمار الأجنبيِّ المباشر، إذ بدأت هذه التَّدفُّقات منخفضة في عام 2000، وتزايدت بشكل مطَّرد من عام 2003 تقريباً حتَّى عام 2007، ثمَّ انخفضت بشكل حادٍّ في عام 2009 لتعاود ارتفاعها المطَّرد حتَّى عام 2015.

الشكل رقم (12) الاتجاه العام لسلسلة الرصيد الكلي لميزان المدفوعات.



*المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام SPSS.

يُظهر الشكل البياني السابق أنَّ سلسلة الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الكلي بدأ مستقرًا بدرجة كبيرة من العام 2000 حتى عام 2006 لينخفض في عام 2007 بشكل حادّ جداً لتصبح قيمته (46835) ثمّ عاود الارتفاع في عام 2008 بشكل متصاعد، واستمرّ بعد ذلك بالتزايد المتدرّج (بميل طفيف) من عام 2008 حتى عام 2015.

ثالثاً: اختبار التّوزع الطّبيعيّ:

يظهر الجدول التالي نتيجة اختبار كولموغوروف سميرونوف لاعتدالية التّوزيع (التّوزيع الطّبيعيّ للمتغيّر التّابع (الرّصيد الكلي لميزان المدفوعات):

الجدول رقم (16) اختبار كولموغوروف سميرونوف لاعتدالية التوزيع،

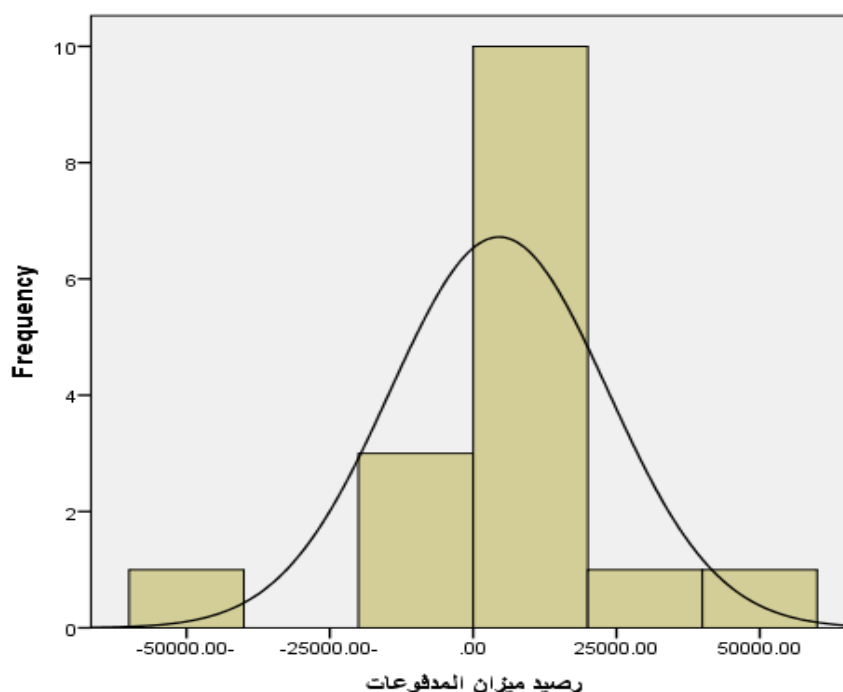
Tests of Normality			
Kolmogorov-Smirnov ^a			
Sig.	Df	Statistic	
.200*	16	.111	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة
.030	16	.225	الرصيد الكلي لميزان المدفوعات
*. This is a lower bound of the true significance.			
a. Lilliefors Significance Correction			

*المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام SPSS.

ويظهر اختبار كولموغوروف - سميرونوف لاعتدالية توزع المتغير التابع (الرصيد الكلي لميزان المدفوعات) ومستوى الدلالة المقابل له الذي بلغت قيمته (0.03)؛ رفض فرضية العدم التي تقول بأن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يعني أن المتغير التابع ينقض أحد فروض نماذج الانحدار وهي التوزيع الطبيعي.

والشكل البياني يوضح المدرج التكراري لرصيد ميزان المدفوعات:

الشكل رقم (13) المدرج التكراري للرصيد الكلي لميزان المدفوعات.



*المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام SPSS.

بناء عليه قامت الباحثة بإجراء تحويلة (لوغاريتم مربع قيمة الرصيد الكلي لميزان المدفوعات) لتحقيق التوزيع الطبيعي، (لم يتم إجراء التحويل اللوغاريتمية أو تحويلة الجذر التربيعي لوجود قيم سالبة)، وأعدت إجراء اختبار التوزيع الطبيعي على المتغير $\ln(y^2)$ حيث Y هي رصيد ميزان المدفوعات، والجدول التالي يظهر نتيجة هذا الاختبار.

الجدول رقم (17) نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع بعد إجراء التحويل.

Tests of Normality			
Kolmogorov-Smirnov ^a			Ln_Power_2
Sig.	Df	Statistic	
.200 [*]	16	.108	

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

*المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام SPSS.

كما يظهر من الجدول السابق فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب (مستوى المعنوية Sig) 0.20 وهي أعلى من مستوى الدلالة النظري المعتمد 0.05 مما يعني أن هذه التحويل قد حققت التوزيع الطبيعي¹.

وبناء عليه فقد قامت الباحثة بإيجاد نموذج الانحدار بالعلاقة بين (اللوغاريتم الطبيعي لمربع الرصيد الكلي لميزان المدفوعات (كمتغير تابع) واللوغاريتم الطبيعي لمربع حجم صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد (كمتغير مستقل) فكانت النتائج الموضحة في ما يلي:

أولاً: دراسة الارتباط:

فيما يلي مصفوفتا الارتباط (الأول للارتباط بين المتغيرين قبل أخذ التحويل بعين الاعتبار باستخدام معامل ارتباط سبيرمان اللامعلمي*) والثانية (ليان الارتباط المعلمي باستخدام بيرسون بين المتغيرين بعد أخذ التحويل):

¹ لم يتم استخدام تحويلة اللوغاريتم الطبيعي أو العشري مباشرة بسبب وجود قيم سالبة الأمر الذي سيؤدي إلى فقد في البيانات (أربع قيم) كما أن التحويلات الأخرى المألوفة كالتربيعية والأسية أو الجذر التربيعي أو التكعيبي لم تحقق أي منها التوزيع الطبيعي. * يعرف معامل الارتباط سبيرمان اللامعلمي بأنه معامل يقيس الارتباط بين المتغيرات في إحدى حالتين الأولى أن تكون فيها المتغيرات مقاسة على المستوى الرتبي والثانية ألا يتوزع أحد أو كلا المتغيرين توزعاً طبيعياً.

الجدول رقم (18) مصفوفة ارتباط سبيرمان.

Spearman's rho		الرصيد الكلي لميزان المدفوعات	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة
Correlation Coefficient	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة	.594*	1.000
Sig. (2-tailed)		.015	
Correlation Coefficient	الرصيد الكلي لميزان المدفوعات	1.000	.594*
Sig. (2-tailed)			.015

*المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام SPSS.

الجدول رقم (19) مصفوفة ارتباط بيرسون

Person Correlations		لوغاريتم مربع الرصيد الكلي لميزان المدفوعات	لوغاريتم مربع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر والوارد
Pearson Correlation	لوغاريتم مربع الرصيد الكلي لميزان المدفوعات	1	.661**
Sig. (2-tailed)			.005
Pearson Correlation	لوغاريتم مربع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر والوارد	.661**	1
Sig. (2-tailed)		.005	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

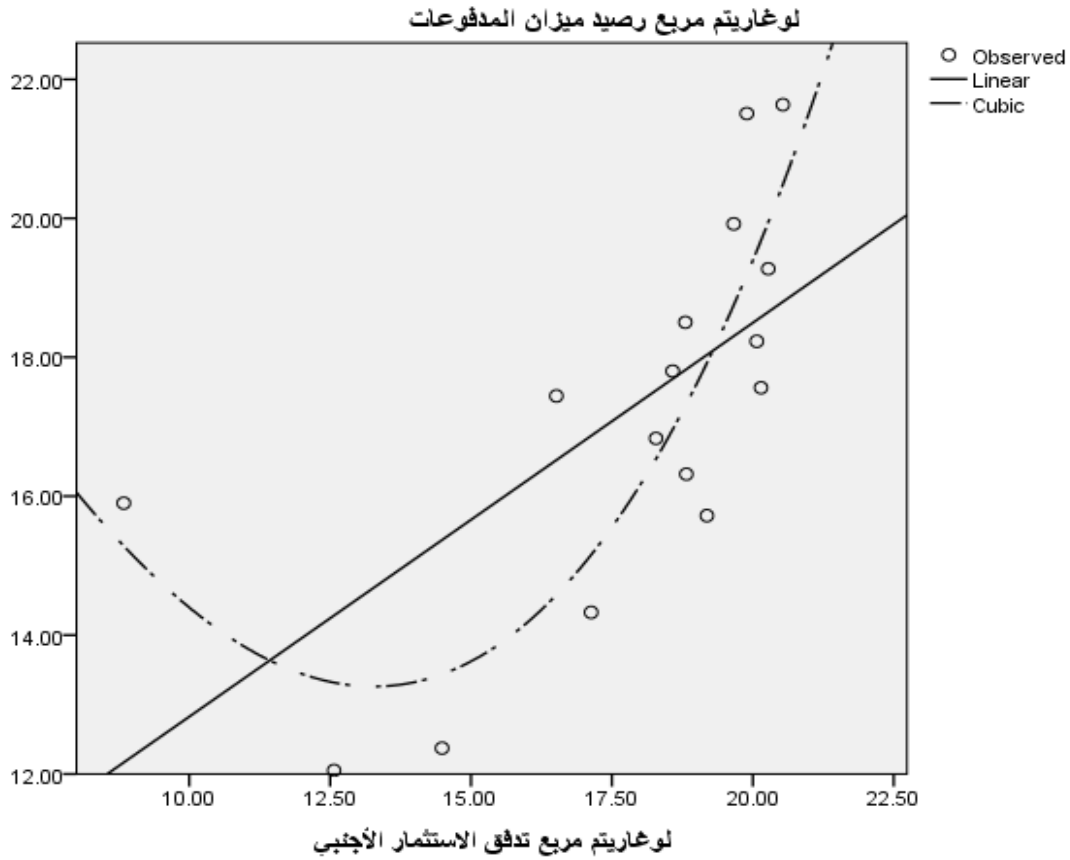
*المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام SPSS.

كما يلاحظ من مصفوفتي الارتباط السابقتين فقد كان الارتباط في كل حالة معنوياً ودالاً إحصائياً، إذ كان مستوى الدلالة المقابل لمعامل الارتباط في كل مرة أدنى من مستوى الدلالة النظري 0.05 ممّا يعني أنّ المتغيرين (صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والرصيد الكلي لميزان المدفوعات) قد أظهرتا ارتباطاً معنوياً على المستوى (أي قبل إجراء التحويل) وبعد إجراء التحويلة ومن جهة أخرى فقد كان معامل الارتباط في كل مرة موجباً (59% تقريباً بين المتغيرين قبل التحويل و 66% تقريباً بعد إجراء التحويل) ممّا يعني وجود ارتباط، والعلاقة الخطية بين المتغيرين هي علاقة طردية.

ثانياً: شكل الانتشار:

لتحديد شكل العلاقة بين المتغيرين بشكل مبدئي قامت الباحثة بإنشاء مخطط Scatter plot الواضح في الشكل البياني التالي مع إضافة خطين للاتجاه العام لكل من الدالة التكميلية والخطية:

الشكل رقم (14) مخطط العلاقة بين متغيري الدراسة.



*المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام SPSS.

الدالة الخطية: $R^2 \text{ Linear} = 0.436$

الدالة التكعيبية: $R^2 \text{ Cubic} = 0.700$

كما يلاحظ من الشكل البياني السابق ومن ملاحظة معامل التحديد المرافق لكل من النموذجين الخطي والتكعبي فإن معامل التحديد الخاص بالنموذج التكعبي أعلى بشكل واضح منه في الخطي، ما يعني أن النموذج التكعبي هو النموذج الأكثر قدرة تنبؤية إذ إنه يمكننا من تفسير 70% من التباين في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات من خلال التغير في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد في حين أن هذه النسبة تنخفض إلى 43.6% فقط فيما يخص النموذج الخطي.

ثالثاً: معلمات نموذج الانحدار التَّكعيبي واختبار مغويتها:

يظهر الجدول التالي نتائج تحليل ANOVA لمعنوية معلمات الانحدار التَّكعيبي ومعنوية نموذج الانحدار التَّكعيبي ككل اعتماداً على اختبار F-Fisher.

الجدول رقم (20) نتائج اختبار معنوية النموذج التَّكعيبي

Coefficients				
Sig.	T	Unstandardized Coefficients		
		Std. Error	B	
.031	-2.418	.636	-1.538	لوغاريتم مربع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر والوارد
.005	3.382	.001	.003	لوغاريتم مربع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر والوارد ** 3
.001	4.276	6.282	26.862	(Constant)
.000	F=15.184			اختبار F-Fisher

*المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام SPSS.

يمكن اعتماداً على الجدول السابق صياغة النموذج التَّكعيبي بين متغيري البحث كالتالي:

$$(5) \quad \ln(Y^2) = -1.5 * \ln(X^2) + 0.003 * [\ln(X^2)]^3$$

$$(0.636) \quad (0.01)$$

إذ تشير Y إلى الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وتشير X إلى صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تمَّ إغفال الحدِّ الثَّابت لعدم أهميَّته في التَّطبيق العملي.

رابعاً: اختبار معنوية معاملات الانحدار:

يتمُّ اختبار معلمات الانحدار التَّكعيبي اعتماداً على مستوى الدَّلالة المحسوب المقابل (مستوى المعنوية Sig) الذي يظهر أنَّ قيمته أدنى من مستوى الدَّلالة مقابل كلِّ من حدِّي النموذج (الحدُّ من الدرجة الأولى والحدُّ من الدرجة الثالثة)، ممَّا يعني معنوية هذين الحدين وضرورة تضمينهما كليهما في النموذج، كما أنَّ الخطأ المعياري المقابل لكلِّ من هاتين المعلمتين قد كان منخفضاً (0.636 و 0.001).

وبملاحظة قيمة اختبار F-Fisher الناتج عن اختبار Anova لاختبار جدوى النموذج، فالملاحظ أنَّ قيمتها بلغت 15.184 بمستوى دلالة محسوب (مستوى معنوية Sig) معدوم مما يعني أنَّ النموذج التَّكعيبيَّ هو نموذج جيّد ومقبول في التَّنبؤ يمكن الاعتماد عليه في تفسير التَّباين في الرِّصيد الكلي لميزان المدفوعات اعتماداً على التَّغير في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصَّادر والوارد.

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية:

من خلال اختبار Durbin Watson الذي بلغت قيمته 1.82 يلاحظ أنَّ الأخطاء العشوائية لا تعاني من مشكلة واضحة في الارتباط الذاتي، إذ إنَّ قيمة DW تعتبر قريبة من القيمة المعتدلة 2 التي تعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية.

خامساً: تفسير النموذج:

إنَّ النموذج السَّابق هو نموذج تكعيبيّ في لوغاريتم مرَّع المتغيَّرين التَّابع والمستقل، ومن ثمَّ لتفسيره (أي لتفسير حجم التَّغير في المتغيَّر التَّابع (الرِّصيد الكلي لميزان المدفوعات) مقابل تغيَّر صافي التدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر الصَّادر والوارد بمقدار (1%)¹ يحتاج إلى اشتقاق الطَّرَف التَّاني بالنسبة إلى المتغيَّر المستقل (X)، ومن ثمَّ ونتيجة لاشتقاق معادلة النموذج السَّابق فقد توصَّلت الباحثة إلى المعادلة التَّالية:

$$\frac{\partial y}{\partial x} = \frac{2X}{-3 + 0.018 * (\ln(X^2))^2}$$

وتفسير هذه المعادلة هو أنَّ التَّغير النَّسبيّ في الرِّصيد الكلي لميزان المدفوعات (Y) حين يتغيَّر صافي التدفق الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر الصَّادر والوارد بمقدار (1%) هو مقدار يتغيَّر بتغير النُّقطة المنتمية إلى الخطَّ البيانيّ للعلاقة السَّابقة، إذ إنَّها ليست علاقة خطِّية، بمعنى آخر لا يوجد مقدار ثابت لهذا التَّغير التَّابع، وإنَّما تختلف نسبة التَّغير في المتغيَّر التَّابع بحسب النُّقاط الزَّمنية المختلفة ولإيجاده يجب تحليل تغيَّرات التَّابع السَّابق.

¹ التغير بالنسبة المئوية لأن النموذج لوغاريتمي

لذلك فإنَّ الفائدة الأهمَّ من العلاقة (5) هي استخدامها في التنبُّؤ بقيمة الرّصيد الكلّي لميزان المدفوعات عند قيم مقدّرة محدّدة للمتغيّر المستقلّ (صافي التدفّق من الاستثمار الأجنبيّ المباشر المتوقّع).

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والرصيد الكلي لميزان المدفوعات الإماراتي خلال فترة الدراسة، ما يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر بشكل إيجابي في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وتسهم في تحسينه في دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات.
3. من أبرز نقاط قوة المناخ الاستثماري في الإمارات الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتوفر بنى تحتية متطورة، وغيرها العديد من العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر.
4. تركزت دولة الإمارات جهودها لإثبات وجودها وتدعيم مكانتها دولياً بوصفها واجهة مفضلة للاستثمار على الصعيد العالمي.
5. غالباً ما يتعلق حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ما بما تقدمه هذه الدولة من محفزات جاذبة له.

التوصيات:

1. الاستمرار في سياسات تعزيز وتطوير المناخ الاستثماري لدولة الإمارات والدول المشابهة لها من خلال اتباع مجموعة من الإجراءات والسياسات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وتدعيم البنى التحتية للاستفادة من المزايا التي يقدمها.
2. يجب على دولة الإمارات الحرص على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو مشاريع مختلفة لا تؤثر في المشاريع المحلية القائمة، أي تحقيق الترابط بين الاستثمارات المحلية والأجنبية.
3. يجب على دولة الإمارات والدول المشابهة لها استغلال الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير البنى التحتية وإقامة المشاريع التنموية و تنويع القاعدة الاقتصادية لديها.
4. العمل على الإفصاح الدوري عن البيانات والتقارير التي تعكس واقع الدول، مما يمكن المستثمر الأجنبي من دراسة مشاريعه بدقة، ومن ثم تجنّب الفشل مما يحقق المنفعة للطرفين.

5. يتوجب على دولة الامارات والدول المشابهة لها تعزيز دور القطاع الخاص ودعمه ممّا يزيد من المنافسة الإيجابية بما يضمن الحصول على منتجات وخدمات محلية ذات جودة أفضل.
6. الحرص على زيادة اهتمام الحكومات بالمناطق الحرة لأهميتها في جذب المستثمرين الأجانب.
7. قيام دولة الامارات والدول المشابهة لها بتحسين ميزان مدفوعاتها عن طريق زيادة تدفقات رأس المال الداخل، وذلك من خلال إغناء السوق المحلي بالمنتجات والخدمات المحلية لتقليل الحاجة للاستيراد إلى الحد الأدنى والاتّجاه إلى تصدير منتجاتها وخدماتها إلى الخارج.
8. يجب على دولة الامارات والدول المشابهة لها دراسة ميزان مدفوعاتها بدقة لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تحسينه.
9. يجب على دولة الامارات والدول المشابهة لها وضع ضوابط للمستثمر الأجنبي لتدريب الكوادر المحلية ونقل التكنولوجيا المتطورة إليها.
10. ضرورة قيام دولة الامارات والدول المشابهة لها بسنّ قوانين صارمة تمنع فيها المستثمر الأجنبي من إحداث أيّ تلوث بيئي له أضرار كارثية على أراضيها.

قائمة المراجع

المراجع العربيّة:

الكتب:

- (1) أبو قحف، عبد السلام (1989): " الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسّسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- (2) أبو قحف، عبد السلام (1989): "تظريات التّمول جدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسّسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- (3) حسن، خلف، فليح (2004): " التّمول الدّولي"، مؤسّسة الوراق للنّشر والتّوزيع، ط1، عمان الأردن.
- (4) الحسيني، عرفان تقي (2002)، "التّمول الدولي" دار مجدلاوي للنشر، ط2، عمان.
- (5) خالد، جميل (2014): "أساسيّات الاقتصاد الدولي"، دار الأكاديميون للنشر والتّوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- (6) داوود، حسام علي وآخرون (2002): "اقتصاديات التجارة الخارجيّة"، دار الميسرة للنشر والتّوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن.
- (7) دويدار، محمّد (2001): "مبادئ الاقتصاد السياسي - الاقتصاد الدّولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- (8) زبون، عطا الله علي (2015): "التّجارة الخارجيّة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتّوزيع، عمان، الأردن.
- (9) السريتي، محمّد أحمد (2009): "اقتصاديات التّجارة الخارجيّة"، مؤسّسة رؤية للطباعة والنشر والتّوزيع، القاهرة، مصر.
- (10) السيد حسن، موفق (1985): "المشكلات الاقتصادية المعاصرة"، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
- (11) شلغوم، عميروش (2012): " دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدّول النّامية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتّوزيع، ط1، بيروت، لبنان.

- (12) صدقة، عمر هاشم (2007): "ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- (13) عبد السلام، رضا (2007): "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، المكتبة العصرية، ط1، مصر.
- (14) فؤاد، عبد الرحيم - الفارس، الرفاعي (2013): "مدخل إلى الأعمال الدولية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- (15) كافي، مصطفى (2017): "إدارة الأعمال الدولية"، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- (16) محمّد، أميرة حسب الله (2004): "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- (17) نعمة، سمير فخري (2011): "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات"، دار البازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن.

المجالات والتقارير العلميّة:

- (1) الأسرج، حسين عبد المطلب (2005): "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 83، بنك الكويت الصناعي، صفاة، الكويت.
- (2) بهنام حنا، سمير (2013): "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للمدة 1990-2011"، مركز الدراسات الإقليمية، العراق
- (3) تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية (2007)، إصدار هيئة الاستثمار السورية، دمشق، سورية.
- (4) التميمي، سامي عبّيد (2008): "الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق.
- (5) الجندي، خزامي (2010): "الاستثمار في الجمهوريّة العربيّة السورّيّة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 26، عدد2، دمشق، سورية.

- (6) حسين، معاوية أحمد (2014): "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، مجلد 28، عدد 2، جدة، السعودية.
- (7) حضر، حسان "ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- (8) خضر، حسان (2004): الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا - ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، جسر التنمية، العدد 32، الكويت.
- (9) السامرائي، دريد محمّد (2006): "الاستثمار الأجنبي المعوّقات والضمانات القانونية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- (10) صيام، أحمد زكريا (2010): "آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن كنموذج"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، الجزائر.
- (11) عبد النبي، وليد (2012): "ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي"، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق.
- (12) الكفري، مصطفى العبد الله (2010): "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، دمشق، سورية.
- (13) مريم، عديلة - عبدة ، سامية (2015): "واقع واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدّول النّامية والدّول العربيّة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 43، بغداد، العراق.
- (14) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2015): "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت.
- (15) يونس، مفيد ذنون - عمر، دينا احمد (2006): "محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة"، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 15، العراق.

- (1) بعداش، عبد الكريم(2008): "الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- (2) حميدي، أيهم (2009): "أثر التطورات النقدية على ميزان المدفوعات في سورية 2000-2006"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
- (3) خيالي، خيرة (2016): "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2012" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
- (4) دلول، محمد إباد(2014): "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة 2000-2010"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.
- (5) سواكر، العربي (2015): "واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- (6) عبد الفتاح شنيب، علاء (2012): "دراسة العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات الليبي وفق المنهج النقدي خلال الفترة 1970 - 2005"، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا.
- (7) غوبال، أمين (2016): "أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2015"، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- (8) لخضر، عقبي (2017): "أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.

- 1) www.amf.org.ae.
- 2) www.mofiac.gov.ae.

مراجع متنوعة باللغة الإنكليزية:

- 1) Asafo-Adjei, Augustina(2007): "Foreign **direct investment and its importance to the economy of south africa**", master thesis in economics, University Of South Africa.
- 2) Constitutional Rights Foundation (www.crf-usa.org), The Marshall Plan for Rebuilding Western Europe.
- 3) Duce,Maitena(2003):" **Definitions of Foreign Direct Investment (FDI): a methodological note**", Banco de España.
- 4) Frenkel, Jacob– Johnson, Harry(1977): "**The Monetary Approach To The Balance Of Payments**", Volume7, London, U.K.
- 5) IMF(2009): "**Balance of payments and investment position manual**", 6th edition.
- 6) International Monetary Fund(2009): "**Balance Of Payments And International Investment Position Manual**", 6th edition.
- 7) Kozak, Yuriy(2015): " **INTERNATIONAL FINANCE TRAINING MANUAL**", MINISTRY OF EDUCATION AND SCIENCE OF UKRAINE, 5th Edition.
- 8) Kristinsson, Tómas(2016): " **Net Errors And Omissions In Balance Of Payments Statistics**" master thesis master thesis in Statistics and Information Management, Universidade Nova de Lisboa, Portugal.

- 9) OECD(2008):"**Benchmark Definition of Foreign Direct Investment**", Fourth Edition.
- 10) Oladipupo ,and Onotaniyohuwo. (2011): "**Impact of Exchange Rate on Balance of Payment in Nigeria**", African Research Review, An International Multidisciplinary Journal, Ethiopia, Vol. 5 (4).
- 11) Paun, Cristian(2013): "**The Monetary Approach Of The Balance Of Payments: Empirical Evidences From Emerging Markets**", The Bucharest Academy of Economic Studies, Bucharest, Romania.
- 12) Statistics Department International Monetary Fund (2000), "**Training in the Use of Balance of Payments Statistics**", Thirteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics Washington, D.C.
- 13) World investment report data, UNCTAD, 2010.
- 14) World investment report data, UNCTAD, 2011.
- 15) World investment report data, UNCTAD, 2012.
- 16) World investment report data, UNCTAD, 2013.
- 17) World investment report data, UNCTAD, 2014.
- 18) World investment report data, UNCTAD, 2015.
- 19) World investment report data, UNCTAD, 2016.
- 20) World investment data, UNCTAD, 2019.

WEB:

- 1) www.databank.worldbank.org.
- 2) www.unctad.org.